تَغَيرُّ الدور السياسي للمرأة الريفية
بعد ثورة ٢٥ يناير
دراسة ميدانية في قرية مصرية

إعداد

دكتور / أسامة رأفت سليم

أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد

قسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة المنوفية

الملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتعرف أيضًا على دور العوامل البنائية في المجتمع الريفي التي تسهم في تشكيل هذا الدور السياسي الإيجابي للمرأة الريفية .

وجاء التساؤل الأساسي للبحث : إلى أي مدى تغير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد الثورة؟ وما هي ملامح هذا الدور السياسي؟

وينتمي هذا البحث إلى نمط البحوث الوصفية التحليلية، واتباع أسلوب التحليل الكيفي بالاعتماد على المقابلة ومنهج دراسة الحالة المتعمقة، حيث أجريت الدراسة الميدانية على إحدى قرى مركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، واختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية المقصودة، قوامها (٢٠) حالة دراسة ، والاستعانة بدليل للمقابلة المتعمقة. موزعة على فئات ثلاث : عددهم داخل النشاط الزراعي، ومن هم خارج النشاط الزراعي، ثم فئة المثقفات.

واجريت الدراسة الميدانية خلال ثلاث أشهر من ٢٠١٦/١٢/١ وحتى ٢٠١٧/٢/٢٨م.

وتوصل البحث إلى نتائج هامة منها: أن السمة الأساسية للدور السياسي للمرأة الريفية المصرية هي التغير المحدد والجزئي من حيث الفاعلية والتأثير في المجال السياسي والاجتماعي العام،وأن هناك تحديات أمام تفعيل هذا الدور السياسي للمرأة الريفية، وأن الملكية والوضع الطبقي ومستوى التعليم ودرجة الثقافة، ووسائل الإعلام، جميعها تلعب دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية المصرية وحتى تعد قيام الثورة والتي شاركت فيها المرأة احتجاجا لتغيير واقع هذا الدور السياسي وتحقيق مكتسبات اجتماعية وسياسية في المجتمع المصري حتى الآن.

Abstract

This research aims: at Knowing the nature of political role of rural woman that changed after 25 January revolution2011 also knowing the role of structure factors in the rural Community that contribute in forming the positive political Role to rural woman.

The main question to that research:

How far the changing of the political role for rural woman after revolution? What are the features of this political role?

This research has a descriptive analytic nature by usung qualitative analysis which depends on meeting ad studying method in deeping case .

This field study was performed in one of the village of Shebin Elkon in Menofia Governorate by choosing a randon by purpose method, the total sample (20) cases by using adeep meeting clue distributed among three classes: first who inside farming activity, second outside farming activity them cultured.

This survey study was performed for three months from 1/12/2016 until 28/2/2017 the most important results are: the essential aspect to this political Role for Egyptian rural woman that limited changing and effectiveness partions that affects on political field and general social and the are many challenges in front of measuring this political role to rural woman and the classification and property and the education level and the culture grade and mass media all of them play amajor role to determine the political role and poltical participate to Egyptian rural women after the revolution that Woman participate in it protesting to change the reality of this political role and achievng social and political acquiring in the Egyptian community up till now.

مقدمة البحث:

ليست المرأة نِصْفُ المجتمع فقط والرجل النصف الآخر، كما يقولون لكن- في رأينا، المرأة هي كل المجتمع لأنها هيالتي تربِّى وتُنشِّئ كل الأفراد والأجيال جميعاً في إطار الأسرة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية**Socialization**، أو التنشئة السياسية **Politicalization**، للأبناء وبخاصة على المشاركة السياسية **Political Participation**، في المجتمع، حيث يعتبر الدور السياسي للمرأة قضية اجتماعية هامة وفي ذات الوقت ظاهرة اجتماعية أيضاً أساسية وغاية في الخطورة وذلك لما تكتسبه هذه الظاهرة من أصالة تاريخية وإهتمام شعبي وجماهيري واسع لا يخلو من دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وأيضاً، حضارية في كافة المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

فعالمياً قامت المرأة بدور واضح وجلىّ – خاصة في المجتمعات المتقدمة، من خلال نضالها على كافة المستويات المجتمعية هادفة من وراء ذلك تحسين وضعها الاجتماعي والسياسي، وإشتراكها كقوة نسائية في الحياة ومنها إلى الحياة السياسية إلى أن احتلَّت المرأة أعلى المناصب إلى جانب الرجل.

وعلى المستوى الإقليمي، خاصة في المجتمعات العربية- النامية، ارتبط وضع المرأة العربية ودورها السياسي إلى درجة كبيرة بطبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة نظام السلطة وكذلك طبيعة المرحلة التاريخية التي يعيشها المجتمع.

وفي مصر بصفة خاصة، كانت المرأة المصرية- كما أثبتت كفة الأبحاث العلمية والوثائق التاريخية، نموذجاً فريداً ومتميزاً وسباقاً مقارنة بقريناتها في المجتمعات النامية وخاصة العربية، مثلما أوضح ذلك المفكر الكبير "أنور عبد الملك"، في مؤلفه الهام "نهضة مصر" في العام ١٩٨٣م، أنه لا توجد مسألة مصرية لا تأخذ في الإعتبار المرأة المصرية، وحضورها دائماً في كل مراحل التحول والتغير الاجتماعي

والسياسي، وتأكيده على ضرورة دراسة وضع المرأة المصرية في إطار سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي يتسم بالشمول والدينامية في اللحظات التاريخية المهمة والتي تشهد تغيرات أو تحمل معها إرهاصات لفرص وإمكانات تطور لوضع المرأة.

إن مسألة المرأة المصرية قد تفاعلت بصفة دائمة مع الدولة والدين والسياسة– خاصة مع بداية القرن التاسع عشر– أي القوى السياسية والاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية، كما تفاعلت مع الوطن والمجتمع ككل، بل عبَّرَتَ عن نفسها في أطر تنظيمية تطوعية– الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني منذ فترتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، حتى عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مطالبة بحقوقها وحرياتها وتفعيل دورها السياسي المتغير وتمكينها من خلال: الحق في التعليم والعمل والتشريعات خاصة قانون الأحوال الشخصية ثم الحق في المشاركة السياسية مع بداية القرن العشرين وحتى الآن (١).

وقد جاءت العديد من المؤتمرات الدولية والخاصة بتعزيز دور المرأة وخاصة الدور السياسي المشاركى، ومنها "المؤتمر النسوى في مكسيكوسيتى" في عام ١٩٧٥م. ومؤتمر "نيروبى" عام ١٩٨٥م، ومؤتمر "بكين" في الصين الشعبية في العام ١٩٩٥م، جميعها تُعَدْ مقياساً هاماً على تعزيز دور المرأة سياسياً في المجتمع (٢).

أولاً: أهمية موضوع البحث وأهدافه:–

لقد شهدت مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية حتى عشية ثورة ٢٥ يناير تحديات وعقبات عديدة أهمها، البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع المصرى عامة والريف على وجه الخصوص، والتهميش والموقف السلبي من قبل المجتمع تجاه المرأة وسيادة العادات والتقاليد السلطوية في "المجتمع الذكورى"، حيث تمكين الذكور على الإناث في كل مجالات الحياة، علاوة على تدني مستويات الوعي لدى المرأة – خاصة الريفية– بأهمية دورها في ممارسة حقوقها السياسية

ومجالات التشويش المتعمدة التي أدت إلى ضعف دور الحركة النسائية في مصر من خلال الخلط بين الدعوات إلى تحرير المرأة وفقدان الهوية.

وذلك على الرغم من أن المرأة المصرية في الحضر والريف، على حد سواء، قد شاركت في كل الحركات الوطنية وأثبتت قدرتها على العطاء السياسي والاجتماعي، لكن سريعاً ما يغفل المجتمع- خاصة في فترات الإستقرار- الدور السياسي والمشاركة الهامة للمرأة، ما يؤدي إلى التراجع السريع والحاد في المكاسب التي حققتها المرأة ومازالت في المجتمع المصرى(٣).

وطبقاً لمحددات المشاركة السياسية والدور السياسي للمرأة يلاحظ غياب المرأة بشكل عام عن المشاركة السياسية، فطبقاً لما كشفته دراسة للاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٨م، جاءت مصر في المرتبة ١٣٤ من ١٨٨ دولة مسجلة ٢%، كما أكد أيضاً المنتدى الاقتصادي العالمى في تقريره حول الفجوة الجندرية العالمية **The Global Gender**، على تدنى وضع المرأة في مصر، والتمكين السياسي إلى المرتبة ١٢٤ من ١٣٠ من ضمن الدول التي تناولها التقرير وأخيراً، حصلت مصر على المرتبة ١٢٢ من حيث وضع المرأة في البرلمان(٤).

أيضاً، اقتصر الدور السياسي للمرأة المصرية فيما قبل ثورة ٢٥ يناير، على النخب النسوية المحدودة التي كانت تتحرك في إطار المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدنى الحقوقية والخيرية، وغابت هذه النخب عن المشاركة الحزبية إلا في الحزب الحاكم وبمستوى تمثيل رمزى، وكذلك مشاركة المرأة بشكل محدود للغاية في وسائل الإعلام(٥).

مما سبق جاءت أهمية هذا البحث، تغيرُّ الدور السياسي للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والوقوف على طبيعة هذا الدور السياسي الفعال والمشاركي- المتغير- منذ عشية ثورة يناير وحتى الآن، ونقصد في هذا البحث بالدور السياسي

المتغير للمرأة الريفية خاصة والمرأة المصرية بصفة عامة، ليس فقط المشاركة السياسية للمرأة من حيث الدعاية الإنتخابية، التصويت الإنتخابى أو الترشحُّ في المجالس النيابية ولكن علاوة على ذلك، الإنتماء الحزبي وعضويتها في أحزاب سياسية معينة، والمجالس الشعبية المحلية، خاصة المحليات الريفية، وفي منظمات المجتمع المدنى أو المؤسسات الأهلية، وكذلك تفعيل مشاركة المرأة سياسياً وتمكينها من التأثير في صنع القرارات والسياسات العامة وفي المسار الديمقراطى ككل والثقافة السياسية والمنظمات الحقوقية في مصر، حيث إن المرأة في تقييم دورها السياسي تاريخياً، كانت أحد الفاعلين الرئيسيين في الساحة الحقوقية إضافة إلى المجلس القومى للمرأة.

فالملاحظ أنه حتى العام ٢٠١٠م، من هذا القرن الحادي والعشرين، وتحديداً حتى عشية قيام ثورة ٢٥ يناير، حققت المرأة المصرية "مكتسبات"، وكذلك "إخفاقات وتراجعات"، إرتبطت بشكل أساسي بالإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي ارتبط بدوره بلحظات تاريخية فارقة، حيث أن القضايا الكبرى التي تُطرح من خلالها مسألة المرأة المصرية، ظلت عناوينها الأساسية ثابتة: كالتعليم والعمل، والأحوال الشخصية والمشاركة السياسية الفاعلة والتأثير في المسار الديمقراطى، هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى، ناتجة عن فتح "الصندوق الأسود" ومنها: العنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والفقر والنساء المعيلات لأسر(٦).

ويهتم البحث أيضاً بالدور السياسي المتغير للمرأة الريفية وتحديداً، المشاركة السياسية للمرأة على إعتبار أنها الممارسة الفعلية للمرأة في العملية السياسية وممارسة دورها في عمليات التصويت لإختيار وإنتخاب الحاكم وممثلى الشعب في البرلمان وفي المجالس المحلية أو الترشيح لأى من هذه المؤسسات التشريعية والرقابية، ودورها السياسي المشاركيفي الأحزاب السياسية والإنتماء الحزبى والعضوية في المؤسسات الأهلية ودورها عموماً الفاعل في جهود التغيير والتنمية عامة والتنمية الريفية بصفة

خاصة، وتركيزاً على دور المرأة السياسي المتغير بعد الثورة في مصر على المستويين المحلى والقومى، على اعتبار أنه يشكل الإطار المرجعى العام لتحليل السلوك السياسي للمرأة.

كذلك يركز البحث إهتمامه على أهم العوامل البنائية ضمن بنية المجتمع الريفي والتي تسهم في تحديد بل وتشكيل هذا الدور السياسي المتغير وممارسة المرأة السياسية في المجتمع الريفي فيما قبل الثورة وما بعدها وحتى الآن. وما هي المعوقات أو التحديات التي وقفت حائلاً أمام المرأة المصرية عامة والريفية خاصة لأن تمارس هذا الدور السياسي وأن تشارك سياسياً بصورة فعالة، هذه العوامل البنائية تتمثل في عوامل الملكية لوسائل الإنتاج الاجتماعيفي المجتمع الريفي، أيضاً عامل الإنتماء الطبقى، ومستوى التعليم والإنفتاح على العالم الخارجى، ثم دور وسائل الإعلام الجماهيرى، وما تلعبه هذه العوامل في تحديد وتشكيل هذا الدور السياسي المشاركى للمرأة الريفية في مصر.

وبناءً عليه لابد من الوقوف على أهم التحديات أو أسباب عزوف المرأة المصرية والريفية تحديداً عن المشاركة السياسية وممارستها سياسياً من خلال الدور السياسي الهام لها في المجتمع الريفي، ومنها: سيادة نمط المجتمع والسلطة الذكورية في المجتمع المصرى، وتقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة على أساس الجنس، توظيف المرأة في أعمال خدمية تقليدية وما يصاحبه من تدنى أجور النساء، دور الصحافة ووسائل الإعلام وإنتشار الفكر الذكورى والتشويه الفكري للمرأة، مع عدم وجود منظمات نسوية فعالة ونشطة في الدفاع عن حقوق المرأة، علاوة على تفشي ظاهرة الفقر والأمية وانخفاض مستوى تعليم المرأة خاصة في الريف والمناطق الفقيرة، أو ما يسمى بتأنيث الفقر في المناطق العشوائية والريفية الأكثر فقراً في المجتمع المصري.

وأخيراً، كيف يمكن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها من ممارسة دورها سياسياً، كدور متغير ومتجدد وفاعل، خاصة وأنه من المؤكد أن المرأة

المصرية شاركت واحتجت– إلى جانب الرجل وأحدثت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأيضاً ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣م، وتجلىَّ هذا الدور السياسي المتغير والفاعل للمرأة المصرية وبصفة خاصة– المرأة الريفية، ومناداتها بحقوقها كمواطنة ونادت بتحقيق أهداف محددة وواضحة وهي الحرية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم والإستبداد.

لكن على الرغم مما إنطوت عليه هذه الثورة من مضامين اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية شكلَّت في مجملها بداية تحولات بنائية عميقة وشاملة في المجتمع المصرى والتي تنعكس بطبيعة الحال على كافة أوضاع المجتمع الريفي والقرية المصرية وما يتعلق بأدوار المرأة السياسية والاجتماعية وممارستها لهذا الدور السياسي بصورة متغيرة وأفضل مما كان عليه قبل الثورة، لكن دائماً تجيئ السفن بما لا تشتهي له الأنفس، فلم تستمر الصورة المثلى لاستيعاب المرأة في المجتمع دون ممارسة التهميش والإقصاء والتمييز وسرعان ما عادت الثقافة المجتمعية تفرض نفسها بقوة مرة أخرى دون تمكينها سياسياً ومشاركياً، عبر التطورات التي شهدها مسار الثورة خلال ما يقرب من خمسة أعوام مضت على الثورة المصرية.

ما يجعلنا نؤكد على آليات التغلب على معوقات تفعيل الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية، ووضع تصور مقترح وإستشراف لرؤية مستقبلية لتنشيط الممارسة السياسية للمرأة المصرية عامة والمرأة الريفية خاصة وإدماجها بشكل كامل في المشاركة السياسية الإيجابية والفاعلة في المجتمع المصرى عامة والريف بصفة خاصة.

من كافة ما سبق، فإن "الهدف الأساسي"، لهذا البحث يتمثل في: محاولة التعرف على طبيعة الدور السياسي المتغير والمشاركى للمرأة الريفية، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والوقوف على دور العوامل البنائية في المجتمع الريفي والتي تسهم في تشكيل وتحديد هذا الدور السياسي الإيجابى للمرأة في المجتمع الريفي.

ومنه جاءت مجموعة "أهداف فرعية" وهي:-

١. إلقاء الضوء على أهم سمات/ ملامح الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية في المجتمع الريفيالمصري- بعد الثورة.

٢. ٢. تقديم وصف موضوعى ودقيق للممارسة السياسية للمرأة الريفية وما يمكن أن تسهم به المرأة في المجتمع الريفي من خلال دورها السياسي المتغير في المجالات الآتية:-

أ. التنشئة السياسية للأبناء في إطار الأسرة.

ب. المشاركة السياسية: التصويت، الإنتماء الحزبي، المحليات الريفية، منظمات المجتمع المدنى، وفي برامج ومشروعات التغيير والتنمية.

ج. المشاركة الإحتجاجية للمرأة الريفية، في ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١م، و ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

٣. التعرف على أهم العوامل البنائية في المجتمع الريفي المؤثرة في تشكيل وتحديد الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية وهي:-

أ. ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي ودورها في تحديد طبيعة الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية.

ب. الإنتماء الطبقى وإسهامه في تحديد طبيعة الدور السياسي للمرأة الريفية.

ج. دور مستوى التعليم في تشكيل هذا الدور.

د. الإنفتاح على العالم الخارجى ودوره في تشكيل الدور السياسي للمرأة الريفية.

هـ. ما تلعبه وسائل الإعلام والإتصال الجماهيري الريفيفي بلورة الدور السياسي للمرأة في القرية المصرية.

٤. الوقوف على أهم التحديات التي تواجه المرأة المصرية عامة والريفية خاصة من أن تؤدى دوراً سياسياً وممارسياً فاعلاً وإيجابياً في قضايا المشاركة السياسية والمشاركة في جهود التنمية.

٥. إستشراف مستقبلى ووضع رؤية وتصور علمى مقترح "وكآليات" موضوعية من شأنها التخلص من هذه العقبات وتفعيل الدور السياسي المتغير والمشاركى للمرأة الريفية المصرية، أو ما يمكن تسميته "تمكين المرأة الريفية سياسياً".

ثانياً: مشكلة البحث وتساؤلاته:-

إن مشكلة هذا البحث تتمثل في رصد وتحليل تغيُّر الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وكيفية "ممارسة" المرأة الريفية لهذا الدور من خلال المشاركة السياسية الفاعلة، وإمكانات تعزيز هذا الدور المشاركى للمرأة في مسار التحول والتطور الديمقراطى في مصر بعد أن تغير المشهد السياسي برمته في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي شاركت فيه النساء وكان إحتجاجهن واضحاً ومؤثراً إلى جانب الرجل للمطالبة بالحرية والمساواة والعدالة والديقراطية، وهل هناك "مكتسبات" تحققت للمرأة الريفية المصرية وما هي أهم "التحديات" التي تواجه المرأة وما هي "ملامح" الدور السياسي للمرأة ضمن المشهد السياسي والاجتماعي، والاقتصادي والثقافي الحالي- بعد الثورة، وما هي "آليات المستقبل"، لتفعيل الدور السياسي المشاركى للمرأة المصرية عامة والريفية بصفة خاصة.

فقضية الحق في المشاركة السياسية من قبل المرأة وممارسة دوراً سياسياً متغيراً وفاعلاً، كما أشرنا مسبقاً، كان محوراً للجدل والنقاش وضمن أجندة إهتمامات المرأة المصرية، فتاريخياً، إتجه العمل النسائى المنظم منذ عام ١٩١٩م، على وجه الخصوص منذ تأسيس الإتحاد النسائي ١٩٢٣م، والمطالبة بإقرار الحقوق السياسية للمرأة ومشاركتها في العمل السياسي، وتحقيق هذا المطلب بإقرار حق المرأة في الترشح والإنتخاب عام ١٩٥٦م، لكن كانت الفجوة واسعة بين إقرار الحق دستورياً

وقانونياً وبين الممارسة السياسية الفعلية في الواقع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، إذ ظلت غالبية النساء خارج الجداول الإنتخابية، مع إنخفاض شديد في نسبة المرأة بالبرلمان المصري باستثناء انتخابات عامي ١٩٧٩و ١٩٨٧م، في إطار نظام الكوتة وتخصيص مقاعد للنساء، وبإستثناء إنتخابات عام ٢٠١٠م، قبل الثورة بتخصيص ٦٠ مقعداً للمرأة وكانت الغالبية العظمى من نصيب الحزب الحاكم في العهد السابق على الثورة(٧).

ومن المهم في بحثنا هذا- تحديداً لإثراء المشكلة، هو أن تغيرُّ الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية بعد الثورة، لا يعنى تفعيل المشاركةالسياسية للمرأة فقط ولكن أبعد من هذا، وهو تخطى حق الترشح والتصويت الإنتخابى المتعارف عليه مسبقاً، إلى الدور السياسي المتغير والذى يمتد إلى تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الريفية في إنتماءها الحزبي وعضويتها في المجالس الشعبية المحلية ومنظمات العمل الأهلى، والتأثير في صنع القرار، والسياسة العامة وتحديد المسار الديمقراطى ككل، والثقافة السياسية، في المجتمع المصرى، وما تلعبه العوامل البنائية، الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية، والثقافية من دور هام في تشكيل هذا الدور السياسي المشاركي والإيجابي للمرأة الريفية المصرية بعد الثورة وآليات تفعيل هذا الدور للمرأة ومشاركتها مستقبلاً في الريف المصرى.

لذلك جاءت تساؤلات البحث في التالى:-

تساؤل أساسي:- إلى أى مدى تغيَّر الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية- بعد ثورة ٢٥ يناير؟ وما هي أهم العوامل البنائية في المجتمع الريفيالتي تسهم في تشكيل هذا الدور السياسي الإيجابى للمرأة الريفية؟

ومنه جاءت مجموعة تساؤلات فرعية وهي:-

١. ما طبيعة الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية بعد الثورة؟

٢. ما مدى إسهام دور المرأة الريفية في التنشئة السياسية لأبنائها في إطار الأسرة؟

٣. إلى أى مدى تفعل المرأة الريفية دورها المتغير بعد الثورة في قضايا المشاركة السياسية؟

٤. كيف ترى المرأة الريفية المصرية مسئووليياتها تجاه الممارسة السياسية عبر الاحتجاج والمشاركة في فعاليات الثورة؟

٥. إلى أى مدى تلعب العوامل البنائية في المجتمع الريفي دوراً في تشكيل الدور السياسي الفاعل للمرأة الريفية المصرية؟

٦. ما هي أهم معوقات الدور السياسي للمرأة الريفية "المتغير" بعد الثورة؟

٧. ما أهم التوقعات المستقبلية في رأى المرأة الريفية، تجاه تفعيل دورها السياسي المشاركيفي المجتمع وتمكينها سياسياً؟

ثالثاً: مفهومات البحث:

١. الدور السياسي:-

الدور **The Role**، يعرَّف بصفة عامة بأنه الطريقة التي ينجز بها الفرد مستلزمات المكانة أو ما يجب أن يقوم به من سلوك وفعل ويتمتع به من إمتيازات. ويعرف الدور أيضاً بأنه: مجموعة من التفاعلات التي تهدف إلى أداء فعل معين أو إحداث أثر معين في ضوء عدد من الإعتبارات والمتغيرات، ويعبر الدور عما هو كائن ويجمع ما بين الوظيفة والسلطة والنفوذ(٨).

أما مفهوم الدور السياسي**Political Role**، فيعرف على أنه الأنشطة والجهود التي تؤديها جماعة من الجماعات السياسية والاجتماعية دفاعاً عن مصالحها بهدف ترسيخ وجودها في المجتمع الذى توجد فيه، وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة لأخرى ومن جماعة عن أخرى، باختلاف سمات وخصائص هذه المجتمعات

والبيئات وتلك الجماعات، وهو بذلك- أى الدور السياسي، يرتكز على عدد من المؤشرات منها:-

مجموعة من الوظائف تحكمها واجبات وحقوق محددة، مع الأخذ في الإعتبار، التمايز في هذه الوظائف وتلك الواجبات والحقوق، والإرتباط بمركز أو كيان معين يمثل أحد جوانب النسق الاجتماعي القائم مع ضمان الإستمرارية والثبات النسبى. أيضاً، إمكانية التنبؤ بهذه الأدوار في ظل ما ترتبط به من توقعات وما تتسم به من ثبات وإستمرارية(٩).

ويرتبط مفهوم الدور السياسي بالعديد من المفاهيم الأخرى وخاصة الفعل السياسي**Political Action**، والذي برز الإهتمام به في إطار نظرية علم الاجتماع على يد "تالكوت بارسونز **Talcott Parsons**"، خاصة في دراساته حول الفعل الاجتماعي**Social Action**"، وأيضاً في مجال العلوم السياسية، حيث يتم تعريف الفعل السياسي: بأنه مجموعة الأعمال التي يقوم بها أحد أطراف العلاقة السياسية: الدولة، المواطنون، والقوى السياسية الوسيطة بينهما، والتي تتم صياغتها في إطار قيمي وعقائدي معين، بحيث تعكس مصالح الجهة المشكلة للفعل، وتحدث تأثيراً في الأطراف الأخرى ينجم عنه رد فعل ذو خصائص محددة، وهذا التعريف يقوم على تحديد نوع الفعل، وتحديد أطراف العلاقة السياسية، وتحديد الإطار القيمى والعقيدة السياسية التي يتم مراعاة قواعدها ومبادئها عند صياغة الفعل، وكذلك الجهة المشكلة للفعل، وردود الأفعال التي تصدر عن الجهة المستقبلية للفعل سواء كانت هذه الردود معاكسة لما يريده الفاعل أو مواتيه له(١٠).

الدور السياسي للمرأة يعرف على أنه: الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية كحق التصويت في الإنتخابات، والترشح للمجالس الشعبية المحلية والنيابية والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية، كما في العمل الأهلي والمجتمع المدني وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون

وعضويتها أو إنتمائها لحزب سياسي معين، ثم دورها العام في التنشئة السياسية والاجتماعيةفي إطار الأسرة.

وفي ضوء التعريفات السابق ذكرها عن الدور السياسي، سوف يأخذ البحث بتعريف المفهوم على المستوى الإجرائى، على أنه: مجموعة الأنشطة الطوعية وتلك الجهود الواقعية التي تقوم بها المرأة الريفية في القرية المصرية في مجالات التربية السياسية للأبناء، والمشاركة السياسية المجتمعية من خلال قنواتها المباشرة: كالمعرفة بالأمور والقضايا السياسية، والتصويت الإنتخابى، والإنتماء الحزبى، والعضوية في مؤسسات العمل الأهلى والتنموى، ومشاركتها احتجاجاً في ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، علاوة على التعرف على أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة الريفية سياسياً في المستقبل.

٢. المرأة الريفية Rural Woman

وفقاً لتعريف وزارة الشئون الاجتماعية المصرية، المرأة عامة هي كل أنثى تقع في الفئة العمرية من ١٥– ٦٠ سنة وتمارس نشاطاً أو عملاً في قطاعات المجتمع المختلفة سواء في الريف أو الحضر، إما في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو النشاط الخدمى. ويكون هذا العمل داخل نطاق الأسرة أو خارجها لدى الغير، ويكون مقابل حصولها على أجر مناسب أو بدون أجر، وقد يكون عمل المرأة دائم أو مؤقت أو مؤسسى في قطاعات اقتصادية غير رسمية(١١).

ووفقاً لذلك، سيتم تعريف مفهوم المرأة الريفية، إجرائياً في هذا البحث على أنها المرأة التي تعيش بصفة دائمة في الريف، وهي متعلمة أو غير متعلمة وتقع في الفئة العمرية من ١٨– ٦٠ سنة، وتمارس العديد من الأنشطة والأعمال في العديد من قطاعات المجتمع، في الزراعة والتجارة والصناعة والنشاط الخدمي، ويكون هذا العمل إما داخل أسرتها أو خارجها، مقابل حصولها على أجر، وهي المنتجه، ولها أدوار داخل المنزل كأم وزوجة، إلى جانب دورها كموظفة أو عاملة، ولها ثقافة خاصة

تتحدد وفقاً لعادات وتقاليد المجتمع الريفي الذي تعيش فيه، ومن ثم للمرأة الريفية دور سياسي مشاركي ومتغير بعد أحداث الثورة في مصر.

رابعاً: الأطر النظرية المفسرة للدور السياسي للمرأة الريفية:-

إن مناقشة الموقف النظرى لعلم الإجتماع في دراسة وتفسير أوضاع الدور السياسي للمرأة الريفية، يسمح لنا بعرض وتأمل أهم الإتجاهات النظرية السوسيولوجية التي تناولت قضية المرأة الريفية(١٢)، والمتمثلة في: الإتجاه البنائى التاريخى، الإتجاه الوظيفي، إتجاه التحديث السياسي، والإتجاه النسوى.

وقد قدم كل إتجاه نظرى على حده تفسيرات مختلفة لطبيعة الدور السياسي، إنطلاقاً من مجموعة من المسلمات والمنطلقات النظرية، والتي تختلف كلية من إتجاه نظرى لآخر، والتي استمد منها الباحثون الأطر النظرية ومؤشراتهم الإمبيريقية في دراساتهم الميدانية التي تمت عن الدور السياسي.

من هنا سوف يتم مناقشة وتفسير كل إتجاه نظري على حده وبإختصار- للدور السياسي للمرأة الريفية، حتى يتسنى لنا الأخذ باتجاه فكري محدد في نظرية علم الإجتماع؛ يمكننا من تحقيق الفهم الموضوعي للظاهرة موضوع هذا البحث.

١. الاتجاه البنائي التاريخي والدور السياسي للمرأة:-

يعد الدور السياسي للمرأة في المجتمع إنعكاساً للواقع الماديالاجتماعيالتي تعيش فيه، فتفكير الإنسان ودوافعه وسلوكه الاجتماعي والسياسي جميعها نتاج لهذا الواقع، فالتكوين الاجتماعي- الاقتصادي يسهم في صياغة وتحديد شكل وطبيعة المشاركة السياسية، حيث إن الأولوية لأسلوب الإنتاج الاجتماعي وملكية وسائل الإنتاج في المجتمع كعوامل محددة لطبيعة البناء الفوقى الذى ينتمى إليه النظام السياسي والمشاركة السياسية في المجتمع.

ومن وجهة نظر المادية التاريخية المرأة هي جزء من هذا النسق الكلي– المجتمع الإنسانى، وأن الوجود الاجتماعي للمرأة يتحدد بموقعها الطبقى وبموقعها من الملكية والعمل وتنظيمه، وإنعكاس كل هذا على وعيها العام والنوعي بقضايا الدور السياسي، إضافة إلى متغيرات مساعدة أخرى لإنضاج الوعيالاجتماعي والسياسي للمرأة ومنها التنشئة الاجتماعية، التعليم، العمل، الممارسة والتنظيمات الخاصة بالدور والإعلام.

لذا نجد "ماركس **Marx**"، يطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة ويعزز إشراك المرأة في المجتمع مثل الرجل، لذلك ينتقد النظام الرأسمالى الذي يفرق بين الرجل والمرأة في مسألة الأجور، لكنه– ماركس، لا يقدم حلولاً موضوعية ومن ثم نجد تحليله محدود فيما يتعلق بقضية، لماذا المرأة تقع في مكانة أدنى من الرجل وتعمل تحت إمرة الرجل في هذه المجتمعات، وفيما يتعلق بمعوقات الدور السياسي للمرأة في أفكار هذا الإتجاه، نجد أن تهميش المرأة في المادية التاريخية يعد نتاجاً للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنقسام المجتمع إلى طبقات إجتماعية طبقية تملك مصادر الإنتاج الأساسية وأخرى كثيرة العدد لا تملك سوى قوة عملها بهدف الحصول على إحتياجاتهم المادية، مما أدى إلى دفع المجتمع الأبوي الذكوري إلى تقسيم العمل الاجتماعي والذي أحدث نوعاً من الإعتراف النوعي، وظهور الفوارق بين الرجال والنساء.

عموماً، المدخل المادى أو الإتجاه البنائى التاريخى يرى أن أدوار المرأة ومكانتها في المجتمع تفسر في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، وبالتالي يمكن تفسير تدني مكانة المرأة في ضوء قيامها بأدوارها هامشية وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في إنتاج سلع ذات قيمة إقتصادية مرتفعة في السوق، وأن فهم الأدوار الإقتصادية للمرأة في المجتمع يتم في ضوء البناء الاقتصادي للمجتمع، ثم يأتي الدور السياسي للمرأة كإنعكاس للواقع المادى الذى تعيش فيه حيث نمط تفكيرها وسلوكها الاجتماعي والسياسي وأيضاً دورها السياسي بصفة عامة هو نتاج لهذا الواقع(١٣).

٢. الإتجاه الوظيفي والدور السياسي للمرأة:-

تنطلق الوظيفية كإتجاه نظرى أساسيفي علم الاجتماع من عدة قضايا هامة مترابطة، لعل أهمها هو التسليم بأن المجتمع يمثل كلاً مؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدي كل منها وظيفة معينة من أجل خدمة أهداف الكل. لذلك نجد أن المجتمع عبارة عن نسق **System**، يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تساهم في تحقيق تكاملية البنائية الوظيفية، التي ترتكز على عدد من المقولات وتنطلق منها تحليلات النظرية، خاصة مقولة النسق الاجتماعي**Social System**، ويؤكد أنصار هذا الإتجاه على أهمية وجود نوع من الإتفاق أو الشعور الجمعى العام لقيام نوع من التفاعل الاجتماعي المتماسك حول مجموعة القيم والمعتقدات الجمعية، والتي يجب أن يتفق حولها أعضاء النسق الاجتماعي، وهي القيم الجمعية **Collective Values**، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو اقتصادية أو مجموعة العادات والتقاليد والأعراف والقوانين، ولاسيما أن هذه القيم هيالتي تشكل درجة الوعيالاجتماعي والإتفاق العام الذى يحدد بدوره الإيديولوجيا الاجتماعيةالتي تعزز من عملية التضامن والتماسك الاجتماعيفي المجتمع(١٤).

وقد قدمت البنائية الوظيفية تفسيراً علمياً لدور المرأة، عامة في ضوء البناء الاجتماعي من خلال تأثير العوامل والمتغيرات المستقلة في دور المرأة في المجتمع. خاصة أن هذا الدور هو ضرورة حتمية خلقها البناء الاجتماعي لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البناء كى يستمر ويحافظ على توازنه، فعلى سبيل المثال، تفسير تبعية المرأة للرجل وفقاً لآراء هذا الإتجاه، هو أنها مسألة ضرورية ولازمة لكى يحقق البناء وظائف معينة، كما فسر "بارسونز" أهمية تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، حيث يختص دور الرجل في أمور الإنتاج والعمل ومختلف الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما يقتصر دور المرأة على الأسرة ودورها العائلي فقط(١٥).

عامة، ووجه الإتجاه الفكرى للبنائية الوظيفية بالعديد من الإنتقادات من بينها إهمال مفهوم التغير الاجتماعي وعدم التعرض لمشاكل التغير في المجتمع، وكيفية حدوث هذا التغير وما هيالآثار الناجمة عنه في المجتمع، لذا كان إهتمام الوظيفية بقضايا الثبات والتوازن الاجتماعي أكثر من إهتمامها بقضايا التغير وعدم الإستقرار الاجتماعيفي المجتمع.

٣. التحديث السياسي والدور السياسي للمرأة:-

ويعد هذا الإتجاه من بين النظريات التي تهتم بالدور السياسيفي المجتمعات النامية، خاصة تفسير العلاقة بين البناء السياسي والدور السياسي والمشاركة السياسية في هذه المجتمعات. وتقسيم المجتمعات إلى نمطين: مجتمعات تقليدية متخلفة ومجتمعات حديثة متطورة.

ويركز منظور التحديث على دور العوامل الخارجية ودورها الكبير في نقل المجتمعات من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية، وتعتمد رؤية أنصار إتجاه التحديث لطبيعة البناء السياسي والمشاركة السياسية على أساس التباين بين طبيعة البناء السياسي والمشاركة السياسية في كلا النوعين من المجتمعات، وفي ضوء درجة تباين أبنيتها الاجتماعية والثقافية: فالأنساق السياسية للمجتمعات النامية ودرجة المشاركة السياسية لأفرادها، لا يمكن أن توصف من خلال نفس المقولات التي توصف بها نظيريتها في المجتمعات المتقدمة.

فبينما توصف الأنساق السياسية في مجتمعات العالم الغربى المتقدم بالديمقراطية القائمة على التعددية ومن ثم مستوى عال من المشاركة السياسية، توصف نظريتها في مجتمعات العالم النامى المتحول بالإستبدادية وإنتفاء الديمقراطية السائدة في العالم المتقدم، وبالتالى يتركز صنع القرار في أيدى صفوة في الدول النامية يصاحبه تقلص في مشاركة الجماهير في بناء القوة وصنع القرار في النسق السياسي القائم والذى يتسم بالأحادية لا التعددية[١٦].

وتتأثر المشاركة السياسية في المجتمع بعوامل مختلفة منها الوضع الاقتصادي للفرد والخلفية العائلية والاجتماعية ومدى توافر آليات مؤسسية للتعبير والمشاركة السياسية، وأن المشاركة تغذى لدى الفرد روح الإنتماء وتطور وعيه السياسي وتؤسس لعلاقة أكثر تمثيلاً بيد الحاكم والجماهير، ويرى صامويل هنتجتون **Samul Huntington** أن الحداثة السياسية والتنمية السياسية يتحققان عند توافر عوامل ثلاث هي: ترشيد السلطة، التمايز والتخصص في الوظائف السياسية والمشاركة السياسية وتزايدها من قبل المواطنين.

ويرى "لوسيان باى" ، **Lucian pye** ، أن التنمية السياسية لا تسير بشكل خطى تصاعدي ولا بمراحل ومسارات محددة مسبقًا بل يحكمها مشكلات منفصلة ومتزامنة، ولذلك فالتنمية السياسية تتحقق عندما ينجح النظام السياسي في المجتمعات النامية، في معالجة مشكلات وأزمات التنمية، كما أشار إليها "ألموند"، **Almond**، ومن أهمها ، مشكلة المشاركة وعدم وجود فرص لمشاركة المواطنين وغياب آلياتها.(١٧)

إذًا يمكن القول بأن نظرية التحديث بكافة اتجاهاتها الفكرية انطلقت من واقع المجتمع الغربي وتاريخه على اعتبار أنه يمثل نموذجًا للتنمية يحتذى به، مع استخدام مفاهيم ومناهج مغايرة لطبيعة وخصوصية المجتمعات النامية لذلك فهي لا تنطبق ولا تتوائم مع واقع هذه المجتمعات، إلا أن نظرية التحديث قدمت بعدًا معرفيًا هامًا يسهم في إقامة مؤسسات ديمقراطية ونظام للحكم يتسم بالشرعية والقبول يقوم على مبدأي القانون والمساواة . علاوة على التصورات النظرية لتغيير مكانة المرأة ووضعها داخل المجتمع وذلك من خلال تناولها ضمن بعدين أساسيين: الأول، إستفادة المرأة من التنمية والتحديث على مستوى المجتمع من خلال توافر فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. أما البعد الثانى، يتناول مدى قدرة المرأة على تحقيق التكيف والتوازن بين ما هو قديم وحديث(١٨).

لقد أغفل إتجاه التحديث إذن دور المرأة سواء في التنمية عموماً أو المشاركة السياسية بصفة خاصة، وهذا بمثابة إهدار لجهود التنمية ذات القيمة في المجتمع، وهذا ما أكدت عليه ونادت به كافة المؤتمرات الدولية التي تؤمن بدور المرأة في التنمية، فالعلاقة إرتباطية وطردية ما بين التنمية والمشاركة السياسية والاجتماعية لدور المرأة وبالتالي يأتي تمكين المرأة سياسياً والنهوض بأوضاعها في المجتمع(١٩).

وفي النهاية يمكن القول بأنه وضح قصور نظرية التحديث وعدم مساعدتها بتقديم فهم متعمق لميكانيزمات التحديث، حيث عدم الالتزام بالسياق البنائي التاريخي للمجتمعات النامية، لذلك جاءت تفسيراتهم للتحديث بالإعتماد على افتراضات تطورية متحيزة للمجتمعات المتقدمة، مع عدم فهم عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي الرأسمالي وبدرجات متفاوتة، وبناء عليه، مقياس التحديث إعتمد عندهم على درجة اقتراب أو ابتعاد المجتمعات النامية عن خصائص وسمات النسق الاجتماعي الرأسمالى الغربي والذياعتبره أصحاب هذا الإتجاه المحك والمعيار الأساسي الذي تقاس عليه درجة تقدم أو تخلف المجتمعات النامية.

٤. الإتجاه النسوي ودور المرأة السياسي:-

تعتبر "دوروثى سميث **Dorothy Smith**"، هي المؤسسة الأولى لهذا الاتجاه في علم الاجتماع، حيث ترى "دوروثي" أن العالم من حولنا يوجد فيه أفراد يحتلون دائماً مكانة دونية بالنسبة للآخرين كالنساء والفقراء والسود وغيرهم، لذلك نجدها ركزت في دراساتها على أسباب دونية المرأة في معظم المجتمعات، وفي الحياة اليومية، وربط هذه الأسباب بقضية المرأة وعلاقتها بالرجل في المجتمع، والفكرة الأساسية في مختلف الإتجاهات النسوية، تعتمد أساساً على النظر إلى المرأة ككيان وشخصية مستقلة مساوية للرجل، إلا أن الإختلافات بين تلك الإتجاهات تتعلق بمفهوم الحرية الشخصية للفرد ودور تلك الحرية بالنسبة للمحيط المجتمعي،

ويتضمن الاتجاه النسوي، اتجاهات فرعية ثلاث هي: الإتجاه النسوي الفردي الليبرالي، والاتجاه الماركسي، والاتجاه الراديكالي المعاصر. وعنى كلاً من الاتجاهين الأول والثاني، بقضايا المساواة بين المرأة والرجل في الواجبات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كإنعكاس لمطالب الموجه الأولى من الحركات النسائية في القرن ١٩ وحتى ستينيات القرن العشرين وحركة تحرير المرأة، أما الاتجاه الثالث، فيركز الاهتمام على قضايا أكثر تطرفاً حول المساواة، أو كما أطلق عليه البعض حركة التمركز حول الأنثى. وهذه الإتجاهات النسوية الثلاث هي متداخلة ولا يرفض بعضها الآخر، بل كل إتجاه على حده يدحض الآخر ولا يرفضه بل يضيف إلى أفكاره ويطور منطلقاته النظرية(٢٠).

إذن الإتجاه النسوي يرتكز على مجموعة من القضايا الأساسية في تفسيره لطبيعة دور المرأة في المجتمع، منها: أن النظام الأبوي هو الوحدة الأولية في خلق الوضع المتدني وهو المسئول عن العنف والقهر والاضطهاد الذي تتعرض له المرأة في المجتمع. وأن النظام والاضطهاد الواقعين على المرأة يشكلان نمطاً عرفياً في أي نظام للعلاقات الاجتماعية، وهو ليس مبنياً على السلطة الأبوية فقط، ولكن العلاقات الإنسانية عموماً تتشكل من خلال عوامل التبعية والعنف والمنافسة، وأنه بسقوط النظام الطبقي سيترتب عليه القضاء على الاضطهاد الواقع على المرأة.

إذاً نقول أن الفكر النسوي يعكس النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي وتأثيره على وضعية دور المرأة في إطار الأسرة والمجتمع بصفة عامة، وأن المرأة هي جزء أساسي وفاعل في المجتمع، مع الاهتمام بإحتياجات وإهتمامات المرأة، وايجاد السبل المقبولة إجتماعياً لزيادة تمكين المرأة وإعطائها مساحة أكبر من الحرية في المجتمع خاصة تفعيل دورها السياسي المشاركى.

مما سبق، وبعد عرض كافة الاتجاهات النظرية المفسرة لدور وواقع المرأة في المجتمع، يمكننا الأخذ بكافة هذه الآراء الفكرية– رغماً عن العديد من الإنتقادات التي

وجهت لها، خاصة البنائية الوظيفية، لكن من أجل التحليل والتفسير لأوضاع الدور السياسي للمرأة الريفية، وتغير هذا الدور خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، يمكن القول، بأنه يمكننا الاستعانة والاستفادة في ذات الوقت بهذه الأفكار وتلك التصورات لهذه الاتجاهات، خاصة البنائية التاريخية وإتجاه التحديث السياسي والاتجاه النسوى في تفسير الدور السياسي للمرأة من حيث، الجوانب المعرفية، من تعليم وتدريب للمرأة، والعمل والوظيفة للمرأة اقتصادياً، والمشاركة ودور المرأة سياسياً وتمكين المرأة الريفية من أداء دورها السياسي، وأن المرأة متساوية في الحقوق والواجبات مع الرجل في المجتمع، وحقها في فرص التعليم والصحة والخدمات وأمام القانون، وأن المرأة لها كيان مستقل ولها دورها الهام في بناء المجتمع ومن هذا كله، تصبح المرأة الريفية المصرية، أكثر تمكيناً ومشاركة سياسياً.

خامساً: الدراسات السابقة:-

والآن سوف يتم عرض نتائج بعض الدراسات السابقة "المحلية" و "العالمية"، والتي لها صلة مباشرة بمشكلة البحث: تَغيُّر الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، حتى يتسنى لنا الوقوف على أهم المؤشرات النظرية والإمبيريقية التي سوف تسهم في الاستكشاف العلمي لقضية هذا البحث في الواقع الميدانى.

ففي ندوة بعنوان: المرأة والمجال العام بعد ثورة ٢٥ يناير، عرضت "سارة محمود خليل" لبحثها، ماهية المجال العام ودور المرأة منذ ٢٥ يناير وأهم التحديات التي تواجه تنامى دور المرأة في المجتمع، كشفت الدراسة عن أن وضع المرأة قبل ثورة يناير ودروها السياسياتسم بالمعاناة من التهميش ومظاهر العنف المختلفة مع استغلال ملف المرأة لتحقيق مكاسب سياسية، وأكدت الباحثة على أن المرأة المصرية عامة والريفية خاصة شاركت بقوة في أحداث ثورتين وبرز دورها السياسي ودعمت الثورة بكل ما تملك من خلال دورها الإيجابى والذى يعكس دور المرأة في المجتمع

وأهميته ما يؤكد معه سمة أساسية هو إنخفاض درجة العنف وهو الذى دعم مشاركة المرأة في ٢٥ يناير.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة ودورها السياسيفي المجتمع المصرى هي: الثقافة الاجتماعية السائدة حيث الموروثات الثقافية وسيادة الهيمنة الذكورية والنظر للمرأة على أنها كائن ضعيف وإنخفاض المستوى الثقافي ما أدى إلى انخفاض بل إنعدام ثقة المرأة بنفسها في مجال العمل السياسي، ثم غياب الإرادة السياسية وتمثل في عدم وجود إرادة لدى صناع القرار في تمكين المرأة وتنمية دورها مجتمعياً، علاوة على عدم وجود أطر قانونية رادعة لوقف العنف ضد المرأة، وضعف الخطاب الإعلامي والديني الذي يعزز الدور السياسي الايجابى للمرأة، عدم فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدنى لدعم تمكين المرأة سياسياً، وأخيراً تجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية مشاركة المرأة في المجتمع ودعم دورها لخلق كوادر نسائية قادرة على التمثيل الشعبي(٢١).

وفي دراسة "سمر سيد" عن دور المرأة السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر، عرضت الباحثة لدور المرأة ومشاركتها سياسياً منذ فجر التاريخ وحتى ثورة ٢٥ يناير، ورغماً عن ذلك لم تجن المرأة المصرية ثمار تلك الإنجازات ولم تحظ بأية مكاسب بعد الثورة وقوبلت بالتهميش والإقصاء في جميع مجالات الحياة بداية من القوانين التي إستمرت تناضل من أجل الحصول عليها إلى إستبعادها تماماً من كل مواقع صنع القرار، وتقليص مساهمتها في المرحلة التالية للثورة مباشرة، وبالتالى لم تجد المرأة أى دور في المشهد السياسي نظراً لإلغاء الكوتة النسائية في البرلمان المصرى، وإلغاء أو تعديل قانون الإنتخابات الجديد الذى جاء في صالح الرجل دون غيره، وأن إقصاء المرأة عن المشهد السياسي يرجع إلى عدم نضج المشهد السياسيفي مصر الذى أدى إلى تراجع الإهتمام بالمرأة التيهي جزء أساسى من المجتمع المصرى(٢٢).

وفي دراسة "أم حسن عبد الله حسن"، عن: الدور السياسي للمرأة الريفية، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور السياسي للمرأة الريفية المصرية، والتعرف على مدى إسهام المرأة الريفية في التنشئة السياسية للأسرة. حيث أجريت الدراسة على إحدى قرى المنوفية، على عينة قوامها (٩٠) مفردة، تمثل (٧٥) أسرة بالقرية تم إختيارها عمدياً. وآلت نتائج هذا البحث إلى ما يلي، أن ملكية أو عدم ملكية وسائل الانتاج الاجتماعيفي القرية هي المحدد الرئيسى في التأثير على دور عضوات الشرائح الطبقية المختلفة في مجال التنشئة السياسية للأسرة. وأن مستوى الممارسة السياسية لعضوات الشرائح الطبقية وحالتهن التعليمية ومستوى الإنفتاح على الخارج تلعب دوراً ثانوياً في التأثير على دور المرأة في التنشئة السياسية للأسرة(٢٣).

وفي دراسة "عبد الرحمن صلاح مصطفي"، عن أثر ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيه على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، أثارت الدراسة تساؤلاً أساسياً وهو إلى أي مدى أثرت الثورة المصرية بشقيها على مشاركة المرأة في الحياة السياسية المصرية؟ ركزت الدراسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦م، وذلك لدراسة وضع المرأة في ظل ٣ أنظمة حكومية مصرية ودورها في ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، وما حققته الثورات المصرية السابق ذكرها للمرأة.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من مشاركة المرأة في أحداث الثورتين إلا أنها عانت التهميش والإقصاء في ظل النظام السياسي السابق على ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، ما أثر معه على الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة سواء في الإنتخاب أو الترشح وكذلك تصويتها في الإنتخابات السياسية والبرلمانية، مما أدى إلى معاناة المرأة عامة والمرأة الريفية المصرية خاصة من الانعزال والسلبية وعدم إيجابية دورها السياسي وممارساتها السياسية الشاملة في مصر.

وأكدت نتائج الدراسة الراهنة أن المرأة المصرية في عهد النظام السياسي الحالي، لاقت وللمرة الأولى في تاريخها الإهتمام الكبير حيث أصبحت المرأة لها دور

أساسى في الحياة السياسية وأن يكون لها نصيب عادل في مجلس النواب ودور في المناصب التنفيذية في الدولة وتذليل العقبات أمامها في الوظائف النيابية ما أدى إلى إعطاء دفعة قوية للمرأة المصرية للإستمرار في صراعها مع قضية التمكين ووعد النظام السياسي كان بمثابة الباعث للآمال للمرأة المصرية. وأوفى النظام بتحقيق جزء كبير منه حيث تعيين ٤ وزيرات بقرار جمهورى نوفمبر ٢٠١٤م، دفعة واحدة وتعيين المرأة وحصول ٣ سيدات على لقب نائب المحافظ في فبراير ٢٠١٥م.

وفي دراسة "دينا وهبه"، حول: المشاركة السياسية للنساء في مصر، أنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م[٢٥]. ركزت هذه الدراسة على المشاركة السياسية للنساء كناخبات من خلال التعرف على التغير الذي طرأ على أنماط المشاركة السياسية للنساء وأنماط تصويتهن، وأهم العقبات التي تعترض مشاركة النساء في الحياة السياسية وأسباب مشاركتهن في التصويت أو العزوف عنه، وأجريت الدراسة الميدانية في عدد من المحافظات المصرية في الفترة من مايو إلى سبتمبر ٢٠١٤م. وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها: أن دوافع تصويت الناخبات في مصر تتنوع ما بين الريف والحضر. الرأي السلبيفي دور الأحزاب السياسية وأنها تسعى للسطة فقط. ما يكشف عن أمرين هامين: الأول، عدم وجود فهم عام لدى المرأة حول دور الأحزاب السياسية. وثانيهما، تقصير الأحزاب السياسية في الوصول للناخبات وشرح هذا الدور وفتح قنوات التواصل.

وفي تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات: عن حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مزيد من التهميش والإنتهاك[٢٦]، هدف التقرير إلى الكشف عن مدى التأثير السلبي على المرأة من عدم وضوح الرؤية السياسية في مصر– بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مباشرة– ورغبة الإسلاميين في السيطرة على الحكم واستبعاد جميع الفئات، للوصول إلى رغباتهم الدفينة وأيضاً قيام الثورة المضادة بإعادة هيكلة قواعد النظام السابق ومحاولة الرجوع لحماية ما تبقى من النظام في ظل

إعلان دستوري منقوص وغير مكتمل، لذلك كانت كافة هذه الأوضاع لا تخدم قضية المرأة، لأننا بحاجة إلى خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى لتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لأن هناك إرادة لدعم المرأة لأنها الكنز الحقيقى لبناء مجتمع ديمقراطى ولأنها هي من تربى وتعلم الأبناء فيجب أن نحمى أولادنا بتمكين أمهاتهم.

وتوصل التقرير إلى مجموعة من النتائج الهامة حول حالة المرأة المصرية بعد ثورة يناير، من أهمها: أن أوضاع المرأة لم تتحسن كثيراً إلى الآن منذ إندلاع الثورة، بل إنها في بعض الأحيان شهدت تراجعاً مثل ما حدث من إنتهاكات صارخة بحق المتظاهرات فيأحداث محمد محمود، ومجلس الوزراء، أما الأحزاب السياسية فنجد أن عدداً منها فقط يضع بنداً أو اثنين على الأكثر في برنامجه عن المرأة، أما الأحزاب الأخرى ذات الأغلبية في البرلمان فإنها ركزت فقط على الجوانب الاجتماعية وعلى دور المرأة كزوجة وأم، ما أدى إلى تهميش دور المرأة سياسياً.

أما عن البرلمان، فالبعض يرجع ضعف تمثيل المرأة فيه إلى إلغاء كوتة المرأة التي كانت ستضمن لها تمثيلاً عادلاً، والبعض الآخر يرجع السبب إلى أغراض سياسية دون تمكين المرأة سياسياً، وأخيراً أنه رغماً من أن أوضاع المرأة بدت مثالية خلال الـ ١٨ يوم الأولى من الثورة، إلا أنه بالمقارنة مع ما تلاها من أحداث ما يؤكد معه أن البعد الأهم في مسألة المرأة هو المتعلق بثقافة المجتمع ونظرته لها، ما أدى إلى تراجع تمكين المرأة وتفعيل دورها سياسياً بعد الثورة مباشرة.

وعن دور العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصرى[٢٧]، هدف "محيي شحاته سليمان" إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الوعيالسياسي والقانوني، من خلال إجراء دراسته الميدانية على إحدى قرى مركز بنها بمحافظة القليوبية، على عينة قوامها (٣٣) أسرة تضم (٨١) مبحوثاً ومبحوثة.

وتوصلت إلى نتائج هامة منها: أن المشاركة السياسية في قريتي الدراسة منخفضة المستوى، وأن ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي تؤثر في درجة مشاركة

الجماعات الطبقية. وأن التعليم يؤثر على مشاركة الجماعات الريفية أيضاً، إذ ترتبط درجة المشاركة لهذه الجماعات بالمستوى التعليمى الذى وصلت إليه، كما تلعب العوامل الثقافية، كالدين والديمقراطية وحرية الرأى بوصفها عوامل إدراك اجتماعي، دوراً بالغاً في التأثير على النشاط المشاركى للريفيين والريفيات، سواء إقبالاً على المشاركة أو إحجاماً عنها، وهذه العوامل لا تنفصل عن بعضها بل تعمل متضافرة ومؤثرة كل منها في الأخرى، إضافة إلى عوامل أخرى مؤثرة على المشاركة ومن أهمها، طبيعة البناء السياسي القائم والعصبية أو روابط الدم والقرابة في القرية.

وتناولت "أمانى قنديل"، قضية المرأة المصرية والمشاركة السياسية حتى عشية ثورة ٢٥ يناير، في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٠م[٢٨]، من خلال المرأة والبرلمان والمجالس المحلية ودور النساء المصريات في الجمعيات الأهلية "المجتمع المدنى والمرأة ودورها في الإحتجاجات"، الحركات الإحتجاجية، وأيضاً في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والإتحادات العمالية، وذلك من خلال مسألة شاملة عن المرأة العربية والديمقراطية، ودراسة الحالة المصرية، وجاء هدف البحث الأساسي متمثلاً في رصد وتحليل فرص وإمكانات تعزيز دور المرأة في مسار عملية التطور الديمقراطيفي مصر بعد أن تغير المشهد السياسي بأكمله في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث شاركت النساء إلى جانب الرجال للمطالبة بالحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية.

وحاول البحث الإجابة على تساؤلات هامة منها: هل هناك مكتسبات تحققت للنساء، ما المخاطر التي تواجه المرأة؟ ما ملامح وضع النساء المصريات في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحالى؟ هل يمكن في ضوء ملامح اللحظة الحالية- والتي تتسم بعدم اليقين- طرح سيناريوهات المستقبل للمرأة المصرية والديمقراطية؟

وتوصلت الباحثة إلى نتائج هامة في بحثها هذا منها: أن النساء في مصر اليوم – وبعد مشاركتها في الثورة، إحتجاجاً، وسط معادلة سياسية صعبة غاية في التعقيد، حيث إن إتجاه الدور السياسي للمرأة المصرية يتسم بالإستمرارية منذ ثورة

١٩١٩م، ثم دستور ١٩٢٣م، الذي لم يحقق طموحات النساء المصريات وآمالهن، وثورة ١٩٥٢م، التي حققت للمرأة مكاسب في التعليم والعمل لكنها أهملت الحريات والعمل الأهلي، وتأتي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتتغير خريطة القوى السياسية الفاعلة وتهدد المكاسب التشريعية للمرأة رغم محدوديتها، وتتعرض للإغتيال المعنوى حين يوظف الدين للمساس بحقها في المشاركة السياسية وتتعرض للتمييز والإقصاء وإنتكاس مبدأى المساواة والمواطنة. وإنتهت الباحثة إلى أن إنجاح المسار الديمقراطى وتعميق مشاركة المرأة المصرية– على الرغم من صعوبته وتعقده، له متطلبات وشروط ينبغى التمسك بها وأبرزهابيئة سياسية شاملة تحترم الحقوق والحريات للجميع، دستور يعكس استحقاقات المرأة في ثورة شاركت فيها، تجريم العنف بكافة أشكاله، توسيع دائرة حقوق المرأة– ليس فقط في قانون الأحوال الشخصية، ولكن حقوقها السياسية والمدنية، إلتزام الدولة رسمياً لإقرار حقوق وتعظيم فرصها في المشاركة السياسية تحت مسمى لا إستبعاد ولا إقصاء لبناء جسور الثقة بين المرأة المصرية والسلطة السياسية، وتعميق المبادرات الوطنية لتوسيع دورهن ومشاركتهن مع كل الأطياف في العملية السياسية، واتباع إستراتيجية حقوقية من جانب منظمات المجتمع المدني عامة.

وعن دور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني، أوضحت "إيمان نصري داود"،في دراستها البنائية التتبعية[٢٩]، هدفها الأساسيفي التعرف على الدورالذي تقوم به المرأة في مؤسسات العمل الأهلي وفي النقابات والأحزاب والأندية الدولية، وإنتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: أن ضعف وعي المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها يجيئ بصورة أساسية منعدم إهتمام وسائل الإعلام بتقديم التوعية المطلوبة في عدة قضايا مثل أهمية دورالمرأة في كل قطاعات المجتمع وأهمية العمل الأهلي، ثم معوقات العادات والتقاليد وتعاني ٦٦% من حالات البحث الميداني، وأنه لا توجد علاقة بين مستوى التعليم والعقبات التي تعترض مشاركة المرأة المجتمعية لدى كل مفردات العينة، وأن العلاقة ضعيفة بين السن وأسباب الالتحاق بالعمل الجماعي للمرأة.

وعن المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعات جنوب شرق آسيا(٣٠)، بينت "فرج كابير"، أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الوقوف على أهم الملامح التي تميز المشاركة السياسية للمرأة في جنوب آسيا، وخلصت الدراسة إلى مجموعةمن النتائج الهامة ومنها: أن دول جنوب آسيا تتسم ببعض السمات الغالبة ومنها الحكومات المركزية، وسيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على أساس الطبقة والجنس والإنقسام الثقافي على أساس اللغة والدين والأعراف مع إنتشار الفقر والأمية وعدم المساواة بين الجنسين، وتحمل المرأة العبئ الأكبر للفقر والحرمان والمرض، وعلى الرغم من ذلك تحسنت مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وتم تعزيز المشاركة السياسية الفعالة للمرأة ودورها السياسيفي شكل هرمي من خلال الحزب وتفاعل المرأة في الحياة السياسية العامة نتيجة الحركات النسائية المطالبة بتمكين المرأة وتفعيل دورها المشاركيفي السياسة والمجتمع.

وحول الإتجاهات الجديدة في المشاركة السياسية للمرأة في إفريقيا(٣١)، كشفت "إيلى ورى"، عن هدف دراستها الأساسي يتمثل في محاولة رصد أسباب ارتفاع معدلات المشاركة السياسية للمرأة الإفريقية، وأهم العقبات وأبرزها التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة في إفريقيا، وجاءت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها: أن فترة التسعينيات – فترة ما بعد الإستقلال، هي بداية تطلع النساء الإفريقيات إلى القيادة السياسية على الصعيدين المحلى والقومى، مع تزايد الضغوط الجديدة في العديد من البلدان الإفريقية بهدف زيادة عدد النساء في البرلمان، كما أن الحركات النسائية لعبت دوراً هاماً في تشجيع المرأة على السعي إلى المشاركة السياسية والتأثير في صنع السياسات، وأن العقبات التي تحول دون تفعيل الدور السياسي المشاركى للمرأة الإفريقية يتمثل في الإفتقار إلى الموارد والخبرة السياسية والتعليم والإتصالات السياسية للترشح في الإنتخابات السياسية أو الشعبية المحلية.

وعن دور رأس المال الاجتماعيفي المشاركة السياسية في مجتمعات أمريكا اللاتينية أوضح "جوزيف كليسنر"[٣٢]، من خلال تحليله المقارن بين واقع المشاركة السياسية للمرأة في عدد من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في أمريكا الجنوبية، إنطلاقاً من أن رأس المال الاجتماعي يشكل عاملاً هاماً في تحقيق مستويات أعلى من المشاركة السياسية، إضافة إلى تحليل الإستراتيجيات المعتمدة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وتحديد أهم العوامل والظروف التي تسهل أو تعوق تمكين المرأة سياسياً، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج الهامة منها:أن المرأة تفتقر إلى رأس المال الاجتماعي لأنها في الغالب ما تكون في مواقع غير قيادية في المجتمعات القبلية أو العشائرية ما يؤدي إلى عدم وجود قاعدة إنتخابية لها، ما يجعل المرأة فاقدة للقدرة على إكتساب مهارات سياسية أو تحقيق مستويات مرتفعة من التعليم والتدريب والحصول على المعلومات، وأن الثقة الاجتماعية والتنظيمية والمشاركة للمرأة عامة في مجال العمل الأهلي غير الرسمي يكون أكثر نشاطاً في أمريكا اللاتينية ضعيفاً، حيث لا تزيد نسبة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية عن ١٥% في غالبية هذه المجتمعات اللاتينية.

وأخيراً، حول دور المرأة في الحياة السياسية لـ "مي عجلان"[٣٣]، أوضحت في دراستها المقارنة بين مصر والبرازيل في الفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠١٥م سعت الدراسة إلى معرفة إلى أى مدى تتصف فاعلية المرأة في القيام بأدوارها في العمل السياسي والتمثيل البرلماني ومعرفة حدود المشاركة السياسية للمرأة داخل المجتمع وفقاً لقانون دولة مصر، كإحدى المجتمعات الشرقية ودولة البرازيل كنموذج للمجتمع الغربي، وما مستوى التمكين السياسي بأبعاده المختلفة لدى المرأة المصرية والبرازيلية، ونسبة تمثيل المرأة في البرلمان والأحزاب وما هي المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة في الحياة السياسية مقارنة بين مصر والبرازيل وما مدى نجاح المرأة في مشاركتها في الحياة السياسية في مصر مقارنة بالبرازيل.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها: أن المرأة في البرازيل – واقعياً– نجحت في تفعيل دورها السياسي بصورة أكبر والدليل على ذلك قيامها بالعديد من الأدوار الملموسة أو محاولة وضع قوانين للحد من التمييز ضد المرأة، فالنظام البرازيلي تتمتع فيه النساء بمجموعة واسعة من الحريات مقارنة بالنظام المصري؛ ففي البرازيل نجد المرأة تستطيع الحصول على أية مهنة بصرف النظر عن أصلهن العرقي أو ديانتهن وكذلك تتمتع بحماية من التمييز وفق القانون، فالمرأة في دولة البرازيل وصلت إلى منصب رئيسة الوزراء، واليوم تبادر البرازيل إلى تطبيق برامج لتحسين وضع المرأة على نطاق عالمى، ففي السنوات العشر الماضية بادرت البرازيل إلى توفير التعليم لآلاف النساء.

أما في النظام المصرى، فهناك إختلاف طفيف، حيث أن مصر دولة عربية، وفيها تمنع العادات المرأة من المشاركة في بعض المجالات السياسية أو الوصول إلى مناصب معينة في السلطة. إذاً هناك أوجه اختلاف بين مجتمعى مصر والبرازيل، من حيث معاملة المرأة في جميع مجالات الحياة وأن دورالمرأة واضح وملحوظ على مستوى الدولتين العربية والغربية؛ فمصر بذلت جهداً كبيراً بهدف تحسين وضع المرأة المصرية، من خلال إتخاذ عدد من الإجراءات التي تساعد على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، إضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي، حيث إن الدولة تؤمن بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة كما تتبنى الدولة سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتها وتشجيعها على المشاركة السياسية بجميع صورها كما حدث وأن حققته المرأة في مشهد الثورة المصرية.

سادساً: منهجية البحث وأسلوب التحليل:–

ينتمي هذا البحث إلى نمط البحوث الوصفية التحليلية في دراسات علم الإجتماع، فوفقاً لطبيعة موضوع هذا البحث وخصائصه النوعية تم استخدام منهج

دراسة الحالة، مع إتباع أسلوب التحليل الكيفي للبيانات المتعلقة بظاهرة البحث، بهدف التعرف على طبيعة الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير من العام ٢٠١١م، ودور أهم العوامل البنائية في المجتمع الريفيالتي تسهم في تحديد وتشكيل هذا الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة الريفية.

أيضاً، تم استخدام أداتس الملاحظة العلمية والمقابلة بنوعيها المفتوحة والمتعمقة بهدف التوصل إلى أهم البيانات والمعلومات التفصيلية عن حالات البحث من المرأة الريفية، لذلك تم تصميم "دراسة الحالة" يشتمل على قضايا أساسية لأبعاد الدور السياسي المشاركي والمتغير للمرأة الريفية بعد الثورة، وإلى أى مدى تغير هذا الدور السياسي للمرأة عما قبل الثورة وأهم التحديات التي تواجهه، وما هي أهم العوامل البنائية ضمن بنية المجتمع الريفيالتي تسهم في تشكيله، ثم طبيعة هذا الدور وتلك المشاركة السياسية للمرأة الريفية في العديد من المجالات في واقع المجتمع الريفي ومصر عامة، مستقبلاً.

٢. مجالات البحث:-

أ. المجال الجغرافي والمكانى:-

حيث وقع الإختيار على قرية "الماي" إحدى قرى مركز شبين الكوم، بمحافظة المنوفية، وهي قرية أم يتبعها ثلاث قرى هم: قرية دكما، قرية شنوفة، وقرية منشية شنوان، ويتبعها أيضاً عدد (١٠) عزب مجاورة لها.

وجغرافياً تقع قرية الماي على بعد ٣ كيلومترات شرق مدينة شبين الكوم، ويحدها من الغرب مدينة منوف، ومن جهة الجنوب أيضاً مدينة منوف، ثم قرية شبراباص من جهة الشمال. وتبلغ المساحة الكلية للقرية بالكيلومترات ١٠.١٢٢ كيلومتر مربع، و ٢٤١٠ فدان. ويوجد بالقرية العديد من المصالح الحكومية والخدمية وعددها (٣٨) مصلحة وهيئة تتبع للوحدة المحلية بالقرية منها: مركز الشباب، نقطة شرطة، جمعية زراعية، بنك التنمية، مكتب للتموين وعملية مياه ومستشفى ووحدة، ومكتب للبريد

وسنترال وجمعية أهلية ووحدة إجتماعية، وبيت للثقافة والمسرح وجمعية تنمية مجتمع... إلخ، ويوجد بالقرية عدد (٧) مدارس ابتدائية و (٤) إعدادية، ومدرسة للثانوي العام المشتركة وعدد (٤٨) مسجد تابع لوزارة الأوقاف، و (١٣) زاوية ومسجد أهلي.

ب. المجال البشرى للبحث:-

حيث تمثل الزراعة النشاط الأساسي للسكان بالوحدة المحلية بقرية الماي، ووفقاً لواقع السجلات والبيانات الرسمية بالقرية وجدنا أن إجمالي عدد السكان بالقرية هو ٢٥.٤١١ نسمة، عدد الذكور ١٢.٩٣٢، وعدد الإناث ١٢.٤٧٩، وفقاً للتعداد الإحصائي السكاني ٢٠١٥/ ٢٠١٦م[٣٤]، وأن جملة الحيازة المنزرعة بالقرية ١٨٧٠ فدان، وأن عدد كبار الملاك للأرض الزراعية ٨ ملاك، يملكون أرضاً زراعية من ٥ : ١٠ أفدنة، وعدد ١٩ مالك من متوسطى الملاك ويملكون أرضاً زراعية من ٣: ٥ أفدنة، ثم عدد ١١٣ يملكون من ١: ٣ أفدنة، يمثلون صغار الملاك من الفلاحين بالقرية. ثم عدد ١٤٩٠ مالك لأقل من ١ فدان أى قراريط. ولا يوجد سوى أعداداً قليلة بالقرية من فئة عمال الزراعة بكافة شرائحهم من الفلاحين[٣٥].

وبعد عمل حصر شامل لإجمالي عدد السكان بالقرية مجتمع البحث، ومعرفة عدد الأسر المقيمة بالقرية وتحديد المرحلة العمرية للنساء في الفترة من ١٨- ٦٠ سنة، واستبعاد المتوفيات ومن هم دون سن ثمانية عشر عاماً، سوف تجري الدراسة الميدانية على عدد من الحالات المختارة إختيارياً عمدياً مقصوداً من بين مجموع النساء بالشرائح الطبقية المختلفة بقرية الماي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإختيار يخضع للتوزيع الطبقي للحالات المبحوثات، وذلك اعتماداً على إنتماءاتهن الأسرية والعائلية على أساس أنه مازالت المكانة الطبقية للمرأة الريفية تستند في الأساس على الموقع الطبقي للزوج إذا ما كانت متزوجة. لذا تم إختيار حالات الدراسة المتعمقة من النساء وعددهن (٢٠) حالة، موزعة كالآتي:-

أ. "زوجات" من هم داخل النشاط الزراعى: عدد (٢) زوجات كبار الملاك للأرض الزراعية. عدد (٣) زوجة لمتوسطى الملاك. عدد (٣) زوجة لصغار الملاك للأرض الزراعية. ثم عدد (٢) زوجة للمعدمين والذين يحوزون لأقل من ١ فدان.

ب. "زوجات" من هم خارج النشاط الزراعي:-

- عاملات بالمنازل (خادمات): حالة واحدة.
- زوجة حلاق: حالة واحدة.
- زوجة بقال: حالة واحدة.
- زوجة نجار: حالة واحدة.
- زوجة عامل معمار: حالة واحدة بإجمالي (٥) حالات للدراسة.

ج. "الموظفات بالقرية: وهن: مديرة، مهندسة، سكرتيرة، ممرضة، ومدرسة.

بإجمالى (٥) حالات.

إذاً إجمالى الحالات للمرأة بقرية الدراسة (٢٠) حالة موزعة على كافة الفئات والشرائح الاجتماعية، تبعاً لأزواجهن بالقرية.

جـ. المجال الزمني للبحث:-

حيث أجريت الدراسة الميدانية خلال ثلاثة أشهر، تبدأ من أول ديسمبر من عام ٢٠١٦م، وحتى نهاية شهر فبراير من العام ٢٠١٧م.

سابعاً: دراسة الحالات المتعمقة:-

١. توصيف الحالات:-

في ضوء البيانات الأساسية للمبحوثات، جاء وصف حالات الدراسة على النحو التالى:-

أ- زوجات من هم داخل النشاط الزراعي: وعددهن (١٠) حالات للدراسة، ويمثلها عشر مبحوثات يمثلن ٥٠% من إجمالي العينة. وحدات هذه الفئة هي: كبار ملاك الأرض الزراعية بالقرية، وتتراوح ملكياتهم الواقعة في زمام القرية ما بين ٥- ١٠ أفدنة، مملوكة لأزواجهن وعددهم (٢) بنسبة ١٠%، ثم فئة متوسطى الملاك لأرض زراعية وعددهم (٣) حالات، وتتراوح ملكياتهم في زمام حيازة الأرض الزراعية بالقرية ما بين ٣: ٥ أفدنة، مملوكة لأزواجهن بنسبة ١٥% من إجمالي العينة الكلية، وفئة صغار ملاك الأرض الزراعية وعددهم (٣) حالات للدراسة وتتراوح ملكياتهم ما بين ١- ٣ فدان في زمام الحيازة الزراعية بقرية البحث وهي مملوكة لأزواجهن بنسبة ١٥% من جملة العينة. ثم زوجات المعدمين والذين يحوزون لأقل من ١ فدان، وعددهن "حالتين" بنسبة ١٠% من جملة حالات الدراسة الكلية.

١. حالات الدراسة من فئة كبار الملاك: وعددهن (٢) حالتين:-

الحالة الأولى:-

(ف. س)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٥١ سنة، متزوجة من أحد كبار ملاك الأرض الزراعية بالقرية، وملكيته (٩) أفدنة، وتعول إبنين من الذكور، أنهوا مرحلة التعليم الجامعى ولم يعملوا حتى الآن في أى وظيفة حكومية، وهي حاصلة على مؤهل متوسط "دبلوم تجارة"، ولا تعمل بأي وظيفة سوى أنها ربَّة منزل، أما الدخل الشهري لأسرتها فهو حوالى ٢٥٠٠ جنيه من إيراد الأرض الزراعية المملوكة لزوجها، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل، وتقيم بمنزل من الطراز المعماري الحديث بالقرية.

الحالة الثانية:-

(ز. ح)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٩ سنة، متزوجة ولديها ثلاثة أبناء، ابن واثنتين من الإناث، مازالوا جميعهم في مراحل التعليم المختلفة. وهي زوجة لأحد كبار ملاك الأرض الزراعية بالقرية، وهي حاصلة على الشهادة الإعدادية من مراحل

التعليم، وعملها داخل نطاق الأسرة، والدخل الشهرى للأسرة حوالي (٣٠٠٠) جنيه من دخل الأرض والمحصول الزراعي، والأسرة ليس لها مصادر أخرى للدخل غير الأرض الزراعية وتقيم بالقرية في منزل حديث نسبياً ورثه زوجها عن أبيه.

٢. حالات الدراسة من فئة متوسطى الملاك: وعددهن (٣) حالات:-

الحالة الأولى:-

(ن. م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٨ سنة، متزوجة من أحد الفلاحين بالقرية، ويمتلك زوجها (٥) أفدنة من الأرض الزراعية بالقرية، ولديها من الأبناء ولد وبنت حاصلين على شهادة جامعية، الإبن يعمل بالمحاماه والإبنة مهندسة زراعية، وهي تعمل بالمنزل لأنها تقرأ وتكتب فقط، ولم تحصل على أية شهادة تعليمية، ودخل أسرتها الشهري يتراوح ما بين ١٥٠٠- ٢٥٠٠ جنيه من إيراد الأرض الزراعية من المحاصيل. وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل من عقارات وخلافه، وتقيم بالقرية بمنزل مبني قديماً.

الحالة الثانية:-

(ف. ب)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٦ سنة، متزوجة من أحد الفلاحين بالقرية، والذي يملك حوالى (٤) أفدنة من الأرض الزراعية بزمام حيازة القرية، وتعول ابن واحد ذكر حاصل على الشهادة فوق الجامعية، ماجستير في القانون من كلية الحقوق، جامعة المنوفية، وهي حاصلة على شهادة متوسطة، دبلوم زراعة، ولم تعمل في أى وظيفة سوى بالمنزل، ودخل أسرتها حوالي ٣٠٠٠ جنيه من محاصيل الأرض الزراعية المملوكة باسم زوجها، الذي يعمل بالزراعة في الأرض بالقرية، وليس لديهم أية ممتلكات أخرى غير الأرض الزراعية، وتقيم بمنزل قديم بالقرية.

الحالة الثالثة:-

(س. ع)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٥٢ سنة، متزوجة وليس لديها أية أبناء، لم تنجب ذكور أو إناث، وزوجها يعمل بالزراعة في أرضه الملك وهي حوالى ٣.٥ فدان، وهي حاصلة على شهادة التعليم المتوسط، دبلوم تجارة، شعبة سكرتارية، وتعمل بالمستشفى القروى بالقرية، ويتراوح دخل الأسرة الشهرى حوالى ٤٠٠٠ جنيه، هي ودخل زوجها من محصول الأرض الزراعية، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل غير الأرض الزراعية، وتقيم مع زوجها بمنزل مبني حديثاً بالقرية.

٣. حالات الدراسة من فئة صغار ملاك الأرض الزراعية وعددهن (٣) حالات:-

الحالة الأولى:-

(ث. ع)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٤٧ سنة، متزوجة من أحد فلاحي القرية، الذى يمتلك أرضاً زراعية حوالي (٣) أفدنة، في زمام حيازة القرية المنزرعة، ولديها ولد، ذكر وبنت، مازالوا في مراحل التعليم الإعدادى والثانوي، وحاصلة على الشهادة المتوسطة من التعليم الفني التجاري، ولا تعمل سوى بالمنزل، ودخل أسرتها الشهرى يتراوح ما بين ٢٠٠٠- ٢٥٠٠ جنيه من محصول الأرض الزراعية، وليس هناك أية مصادر أخرى للدخل لأسرتها، وتقيم بمنزل قديم هي وزوجها بالقرية.

الحالة الثانية:-

(أ.م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٥٠ سنة، متزوجة من أحد فلاحي القرية الذي يمتلك ٢.٥ فدان من الأرض الزراعية بزمام حيازة القرية، ولديها ابنتين من الإناث، إحداهن بالتعليم الجامعي، بكلية الآداب، والأخرى بالتعليم الثانوي العام بالسنة الثانية، والحالة حاصلة على الشهادة الإعدادية وتعمل بالمنزل، ودخل الأسرة الشهري حوالي ٣٠٠٠ جنيه من إنتاجية الأرض الزراعية، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل سوى الأرض، وتقيم بمنزل زوجها من المبانى القديمة والذي ورثه زوجها عن والده بالقرية.

الحالة الثالثة:-

(خ. ص)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٤٥ سنة، وهي متزوجة من أحد ملاك الأرض الزراعية بالقرية، من الفلاحين ويمتلك ويحوز أرض زراعية فدانين من حيازة القرية المنزرعة، ولديها ولد وبنت مازالوا بمراحل التعليم الثانوى، وصاحبة الحالة غير متعلمة، وتقرأ وتكتب فقط، وتعمل بالمنزل، والدخل الشهري للأسرة حوالي ٢٠٠٠ جنيه، من إنتاج الأرض الزراعية وليس للأسرة مصادر أخرى للدخل وتقيم بمنزل قديم بالقرية هي وزوجها.

٤. حالات الدراسة من المعدمين والذين يحوزون لأقل من فدان: وعددهن (٢) حالتين:-

الحالة الأولى:-

(س. م)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٤٥ سنة، وهي متزوجة بالقرية وزوجها فلاح يعمل بالزراعة في أرضه الملك وهي حوالي ١١ قيراط، إلى جانب وظيفته الحكومية، ولديها ابنة أنثى وولد، الإبنة حاصلة على بكالوريوس تربية قسم أحياء، والإبن مازال بالتعليم الجامعي بالسنة الثانية بكلية التجارة، جامعة المنوفية،

والحالة حاصلة على شهادة التعليم المتوسط، فني تجاري، ولا تعمل في أية وظيفة حكومية وتعمل بالمنزل فقط، ودخل الأسرة الشهرى حوالي ١٥٠٠ جنيه، من محصول الأرض ووظيفة الزوج الذي يعمل بوظيفة خدمية بالوحدة المحلية، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل، وتقيم الحالة بمنزل قديم هي وزوجها بالقرية.

الحالة الثانية:-

(ف. س)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٥٠ سنة، وهي زوجة لأحد فلاحي القرية الذي يمتهن الزراعة في أرضه وهي حوالي (٩) قراريط في زمام القرية المنزرع، ولديها ابن ذكر وحيد ومازال بالتعليم الجامعي، بكلية الحقوق، جامعة المنوفية، وهي حاصلة على الشهادة الإبتدائية وعملها بالمنزل، وبجوار زوجها بالأرض أحياناً في زراعة الأرض، ودخل الأسرة حوالي ١٢٠٠ جنيه فقط، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل، وتقيم بمنزل قديم بالقرية.

ب. زوجات من هم خارج النشاط الزراعى: وعددهن (٥) حالات للدراسة:-

ويمثلها خمس مبحوثات، يمثلن ٢٥% من إجمالي عينة البحث الكلية، وحدات هذه الفئة هي: الأعمال الخدمية بالقرية، عاملة أو خادمة منزل، زوجة لحلاق بالقرية، زوجة بقال، زوجة نجار وزوجة عامل بالمعمار.

الحالة الأولى:-

(ف. ح)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٥ سنة، وهي متزوجة من أحد سكان القرية ويعمل حلاق، وليست له ملكية من الأرض الزراعية، ولديها ثلاثة أولاد من الذكور بمراحل التعليم الإبتدائى والإعدادى، وهي تقرأ وتكتب، وليست حاصلة على أية شهادات تعليمية، وتعمل بالمنزل لتربية أولادها، ودخل الأسرة الشهري حوالي ١٥٠٠ جنيه من عمل ومهنة زوجها بالقرية، وليست هناك أية مصادر أخرى للدخل لأسرتها وتقيم بمنزل حديث بالإيجار بالقرية.

الحالة الثانية:-

(ص. م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٠ سنة، متزوجة بأحد سكان القرية ويعمل تاجر بقالة ولديه محل بقال، ولا يملك أية أراضى زراعية، ولديها ولدين من الذكور بالتعليم الإعدادى، وهي حاصلة على شهادة التعليم الإعدادى، وتعمل بالمنزل بصفة أساسية وتساعد زوجها في محل البقالة بالقرية، ودخل الأسرة الشهري حوالي ٢٠٠٠ جنيه، من التجارة وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل.

الحالة الثالثة:-

(ص. س)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤١ سنة، متزوجة بأحد الفلاحين بالقرية ولا يملك ولا يحوز أرض زراعية ولديها إبنة أنثى بالتعليم الإعدادى، وتقرأ وتكتب، وتعمل بالأجر اليومي مقابل الخدمة بالمنازل، سواء بالقرية أو بالقرى المجاورة، ودخل الأسرة الشهرى يتراوح ما بين ١٠٠٠- ١٣٠٠ جنيه، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل من ممتلكات أو عقارات، وتقيم هي وزوجها وإبنتها في منزل قديم بالقرية.

الحالة الرابعة:-

(م. أ)، أنثى، مسلمة، وتبلغ من العمر ٤٢ سنة، متزوجة بالقرية وزوجها يعمل نجاراً، ولا يملك أرضاً زراعية، ولديها من الأولاد ثلاثة، ابنين من الذكور وأنثى واحدة في مراحل التعليم الإبتدائى والإعدادى، بمدارس القرية، وهي لا تقرأ ولا تكتب ولم تحصل على أية شهادة من التعليم، وتعمل بالمنزل لتربية أولادها، ودخل الأسرة شهرياً حوالي ١٥٠٠ جنيه، وليست هناك مصادر أخرى لدخل الأسرة سوى مهنة وعمل زوجها بالنجارة وتقيم بمنزل قديم في قرية البحث.

الحالة الخامسة:-

(هـ. أ)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٠ سنة، متزوجة بعامل في مجال المعمار والبناء، ولديها من الأبناء ابن ذكر في التعليم الإعدادى، وإبنة أنثى بالتعليم الإبتدائى، والحالة حاصلة على شهادة التعليم الإعدادى فقط، وعملها داخل المنزل وأحياناً تساعد زوجها في تلبية طلباته وإحتياجاته في أثناء عمله في القرية، ودخل الأسرة الشهري حوالي ٢٥٠٠ جنيه، وليست هناك مصادر أخرى للدخل سوى عمل زوجها في المعمار، وتقيم بأحد الشقق السكنية الحديثة بالإيجار في مساكن عمارات الأوقاف بالقرية.

جـ. الموظفات بالقرية: وعددهن (٥) حالات للدراسة:-

يمثلن ٢٥% من جملة عينة البحث الإجمالية، وحدات هذه الفئة "المثقفة"، مديرة بالإدارة الزراعية بشبين الكوم والتي تتبع لها الوحدة الزراعية أو الجمعية الزراعية بالقرية – الماي- ومهندسة بقطاع كهرباء شبين الكوم وهي من القرية وتقيم بها هي وأسرتها، وسكرتيرة بالمدرسة الإعدادية بقرية البحث، وممرضة بالمستشفى القروى بقرية الماى مجتمع الدراسة الميدانية، وأخيراً، مدرسة إعدادي بأحد المدارس الإعدادية بقرية البحث.

الحالة الأولى:-

(س. ع)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٥٧ سنة، متزوجة بأحد رجال الأعمال والإستثمار في مجال العقارات بالقرية، ولديها ابنين من الذكور أنهوا مراحل التعليم الجامعي، أحدهما حاصل على شهادة بكالوريوس الطب البشري، ويعمل طبيب باطنى بعيادته الخاصة، والإبنة حاصلة على بكالويوس تربية قسم اللغة العربية وتعمل مدرسة، والحالة حاصلة على بكالوريوس تجارة قسم المحاسبة، وتعمل مدير إدارة المراجعة والمحاسبة بالمديرية الزراعية بشبين الكوم، ودخل الأسرة في حدود ٧٥٠٠

جنيه شهرياً، ولديها بعض الممتلكات والعقارات الأخرى بالقرية، وتقيم بمنزل خاص على الطراز الحديث بالقرية.

الحالة الثانية:-

(أ.م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٥٣ سنة، متزوجة بالقرية، ولديها اثنين من الأبناء، ذكر وأنثى، مازالوا بمراحل التعليم الجامعي، والحالة حاصلة على بكالوريوس هندسة وتكنولوجيا قسم كهرباء قوى من جامعة المنوفية وتعمل مهندسة متخصصة بقطاع الكهرباء بشبين الكوم، ومقيمة هي وأسرتها بقرية البحث، وتتقاضى الأسرة حوالي ٤٥٠٠ جنيه دخل شهري، وليس لديها أية ممتلكات أو عقارات بالقرية وتقيم بأحد المنازل المبنية على الطراز المعمارى الحديث بالقرية على الطريق الرئيسي.

الحالة الثالثة:-

(ف. ع)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٢ سنة، متزوجة بالقرية، ولديها إبنتان من الإناث، مازلن بالتعليم الإعدادى والثانوي العام، وهي حاصلة على مؤهل فوق المتوسط، معهد فني تجاري بقويسنا، منوفية، وتعمل سكرتيرة إدارية بمدرسة الماي الإعدادية ومقيمة هي وأسرتها بالقرية، ودخل الأسرة شهرياً حوالى ٣٥٠٠ جنيه، هي وزوجها، وليس للأسرة أية مصادر أخرى للدخل سوى عمل الحالة ومهنة زوجها، وتقيم هي وأسرتها بمنزل مبني حديث بالقرية.

الحالة الرابعة:-

(أ.م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٠ سنة، متزوجة بأحد التجار بالقرية، ولديها ولد وبنت مازالوا في مرحلة التعليم الإبتدائى والإعدادى بمدارس القرية، والحالة حاصلة على شهادة دبلوم فني تمريض، وتعمل رئيسة وردية تمريض بمستشفى شبين الكوم التعليمي "قصر شبين الكوم"، ودخل الأسرة يتراوح ما بين ٢٥٠٠- ٣٠٠٠ جنيه

شهرياً هي وزوجها، وليس للأسرة أية مصادر أو ممتلكات أخرى للدخل سوى الوظيفة، وتقيم الأسرة بأحد الشقق بالإيجار في منزل حديث لأحد أهالي القرية.

الحالة الخامسة:-

(م. م)، أنثى، مسلمة، تبلغ من العمر ٤٢ سنة، متزوجة ولديها ثلاثة أولاد، ذكر وإنثتين، في مراحل التعليم المختلفة الإعدادى والثانوي، وزوجها يعمل مهندس زراعي بالوحدة الزراعية بقرية الماى، مجتمع الدراسة الميدانية، والحالة حاصلة على شهادة المعلمات النظام القديم ثم استكملت ما يعادلها من بكالوريوس تربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، قسم الدراسات الاجتماعية، تربوى، وتعمل مدرسة بالثانوي العام بمدرسة الماي- قرية البحث- الثانوية المشتركة، ودخل الأسرة الشهرى حوالي ٤٠٠٠ جنيه، وليس للأسرة ممتلكات أو أية عقارات أخرى، وتقيم بمنزل حديث بالقرية.

٢. تحليل حالات الدراسة: "تحليل البيانات":-

أ. ملامح الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:-

أجمعت العديد من الدراسات السابقة في نتائجها والتي ركزت الإهتمام على الدور السياسي للمرأة المصرية عامة والريفية خاصة في المجتمع المصرى، وتغير هذا الدور وتلك الممارسة السياسية للمرأة، على أنه بالرغم من المشاركة الملحوظة للمرأة في الثورة، إلا أن ذلك لم يترجم إلى واقع عملي، ويتضح ذلك من خلال تسليط الضوء على نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب في إنتخابات ٢٠١٢م، حيث حصلت المرأة على ١١ مقعد بنسبة ٢% فقط من إجمالى عدد مقاعد المجلس، منهم مقعدين بالتعيين، في الوقت ذاته حذرت هذه الدراسات من تراجع دور المرأة السياسي بعد ثورة ٣٠ يونيو أيضاً، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية تشهد حالة من التردي بسبب الإقصاء السياسي الذي مارسته السلطة السياسية، إلى جانب البيروقراطية التي منعت

وصول الحقوق لأصحابها وجعلت دور الدولة غائباً خاصة عن مناطق العشوائيات والمجتمعات الريفية، حيث لا خدمات ولا عدالة اجتماعية مع تخلي الدولة عن مسئولياتها في رعاية الفقراء ما نتج عنه عدم حدوث تجانس في المجال السياسي العام مع الإرتداد الخطير للمشاركة السياسية للمرأة عامة والريفية خاصة في مصر (٣٥).

وفي نتائج أحدث إستطلاع للرأى أجرته مؤسسة "طومسون رويترز"، حول أوضاع المرأة في العالم العربي، الذى كشف عن أن العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، جعل من مصر أسوأ مكان بالعالم العربي يمكن أن تعيش فيه المرأة– خاصة في فترة الحكم السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير مباشرة في العام ٢٠١٢م، وحتى قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، أى فترة حكم الإخوان المنتهية، وعلى ذلك كانت هناك تحديات خطيرة في تلك الفترة وما قبلها– عهد مبارك، واجهت الدور السياسي الممارسي للمرأة في المجتمع المصرى، وتمكين المرأة سياسياً في مصر من أهم هذه التحديات، الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، حيث الموروث الثقافي السائد في المجتمع المصرى والذي يتسم بالهيمنة الذكورية على المجتمع، والنظر للمرأة على أنها كائن ضعيف، أيضاً، إنخفاض المستوى الثقافي، أدى إلى إنعدام ثقة المرأة في نفسها لخوض مجال العمل وعدم وجود كوادر نسائية قادرة على منافسة الرجال في كافة المجالات، هذا علاوة على غياب الإرادة السياسية واتخاذ أى قرار سياسي من قبل صناع القرار يسهم في تمكين المرأة وتنمية دورها مجتمعياً، مع ضعف الخطاب الإعلامى والدينى يصحح المفاهيم الخاطئة تجاه المرأة، وعدم وجود أطر قانونية رادعة للعنف ضد النساء، مع عدم فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدنى لدعم تمكين المرأة والذى يهدف فقط إلى محاربة الفقر.

وأخيراً، والأهم تجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية دور المرأة سياسياً ومشاركتها في المجتمع ودعم هذا الدور لخلق كوادر نسائية قادرة على التمثيل الشعبى والمشاركة المجتمعية والتنمية في كافة مناحى الحياة(٣٦).

وميدانياً، ومن واقع مجتمع الدراسة الميدانية ودراسة الحالات المتعمقة، وتفسير الشرائح والفئات الطبقية للدور السياسيفي مجال "التنشئة السياسية للأسرة"، تشير مضامين إستجابات آراء المبحوثات إلى ما يختص به أدوارهن في التنشئة السياسية لأعضاء الأسرة– الأبناء، من تداخل وتباين وفي معظم الأحيان التناقض والإختلاف، وذلك وفقاً للإرتباط ما بين الممارسة السياسية وكافة المتغيرات الاجتماعية– العوامل البنائية في المجتمع الريفي، وإلى أي مدى تسهم في تحديد وتشكيل ملامح الدور السياسي والممارسة السياسية– خاصة، التنشئة السياسية في إطار الأسرة، من إنتماء طبقي وملكية وسائل إنتاج اجتماعي وحالة تعليمية، والثقافة والإنفتاح على العالم الخارجي ودور هام لوسائل الإعلام الريفي.

سواء ذلك على مستوى الفئات الاجتماعية بوجه عام، أو على مستوى الشريحة الواحدة، مع غلبة الممارسة ذات الطابع الإيجابى الذى يتسم بتعدد الأدوار الاجتماعية والسياسية والثقافية عموماً للمرأة الريفية المصرية فيما يخص مجال التنشئة السياسية لأعضاء الأسرة.

فعلى مستوى فئة من هم داخل النشاط الزراعي غلبت سمة التباين والإختلاف بين شرائحها الاجتماعية فيما يتعلق بأدوارهن السياسية في مجال التنشئة السياسية للأسرة، وعلى الرغم من هذا الإختلاف بين الشرائح داخل هذه الفئة إلا أن السمة البارزة لهذا الدور هو الطابع الإيجابي ذو النشاط المتعدد الأدوار، حيث تشير تحليلات البيانات الميدانية إلى أن هناك تباين أو إختلاف يغلب عليه الطابع الإيجابى القوى بين شريحة كبار الملاك لأرض زراعية وشريحة المعدمين والذين يحوزون أرضاً زراعية لأقل من فدان، بينما يظهر الإختلاف والتناقض بين شريحتى متوسطى الملاك لأرض زراعية وصغار الملاك من حيث أن الدور السياسيفي مجال التنشئة السياسية للأبناء والتي يغلب عليها الطابع الإيجابى البسيط في أداء الأدوار للمرأة في مجال التنشئة السياسية لعضوات الشريحة الوسطى الزراعية وشريحة صغار الملاك

الزراعيين، ونفس الشئ بين باقى الفئات سواء من هم خارج النشاط الزراعى أو الموظفات بكافة شرائحهن.

فقد كشفت بيانات الواقع الميداني والمتعلقة بممارسة المرأة الريفية لدورها في مجال التنشئة السياسية لأعضاء الأسرة عن استنتاجات هامة، من بينها أن أدوار المرأة السياسية اتسم بالاختلاف والتباين وذلك وفقاً لمتغير الوضع أو الإنتماء الطبقي للمبحوثات، مع وضوح النشاط الذي يتسم بإيجابية الدور السياسيفي مجال التنشئة السياسية.

فمن بين ١٠ مبحوثات كحالات للدراسة ضمن فئة من هن داخل النشاط الزراعي تبين أن حالتي كبار الملاك، وحالتي المعدمين والذين يحوزون أرضاً زراعية أقل من فدان وذلك بنسبة ٤٠% من إجمالى فئات من هم داخل النشاط الزراعي. ويمثلن في الوقت ذاته نسبة ٢٠% من جملة عينة الدراسة الكلية. واللاتي يحاولن إكساب أبنائهن معارف ومهارات متعددة من شأنها أن تمكنهم من الانفتاح على الخارج وممارسة الحرية والتعبير عن الذات وإستقلال الشخصية، وإعمال الرأى النقدى والإبداعي وتأكيد الذات من خلال مهارات تدريب الأبناء على مناقشة قضايا السياسة والعضوية في الأندية والمشاركة السياسية إما بالتصويت في الإنتخابات أو العضوية في الأحزاب السياسية.

وعلى الرغم من التشابه في آراء المبحوثات فيما يختص بأدوارهن في مجال التنشئة السياسية للأسرة إلا أن السمة الأساسية لممارسة الدور السياسي للمبحوثات هي التباين والاختلاف بين كافة الفئات الاجتماعية الثلاث بكافة شرائحهنالاجتماعية، من هن داخل النشاط الزراعي ومن هن خارج النشاط الزراعى وفئة الموظفات أو المثقفات في قرية الدراسة.

فالتشابه بين كافة شرائح هذه الفئات يتركز في مسألة الممارسة السياسية إلا أن التباين والاختلاف جاء مرتبطاً بالوضع الطبقي وملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي

والاقتصادي– خاصة ملكية وحيازة الأرض الزراعية وإرتفاع مستوى التعليم والإنفتاح على العالم الخارجي ومستوى الثقافة وكذلك متابعة وسائل الإعلام الريفي والتعرض لها بصورة دائمة، فنجد أن شريحة كبار ملاك الأرض الزراعية وكذلك متوسطي الملاك (٥) حالات بنسبة ٢٥%، وشرائح فئة الموظفات الخمسة بنسبة ٢٥% جميعهن لديهم مستويات مرتفعة من الوعيالسياسي بأهمية ممارستهن لدورهن السياسيفي مجال التنشئة السياسية للأبناء والذي جاء مرتبطاً إرتباطاً طردياً يتسم بالإيجابية والقوة فيما يتعلق بالملكية لوسائل الإنتاج والإنتماء الطبقي وإرتفاع مستوى التحصيل العلمي ومستوى التعليم وأيضاً، الثقافة والإنفتاح على العالم الخارجى وبين تزايد مستوى أدائهن لدورهن السياسي والممارسيفي تنشئة الأبناء سياسياً.

وقد تمثل ذلك في حالتي الدراسة رقم (١) و (٢) من شريحة كبار الملاك الزراعيين والحالات (١)، (٢)، (٣) من شريحة متوسطي الملاك ضمن فئة من هم داخل النشاط الزراعى، كذلك الحالات الخمس من الموظفات ضمن شريحة المثقفات في الفئة الثالثة من فئات عينة البحث الكلية بالقرية بنسبة ٢٥%.

على العكس من ذلك، إتسم الدور السياسي والممارسة السياسية للمبحوثات ضمن الفئة الأولى ثلاث حالات صغار الملاك من ١– ٣ فدان، وهن ثلاث حالات بنسبة ٣٠%، والمعدمين والذين يحوزون لأقل من ١ فدان، ويمثلهن حالتين بنسبة ٢٠%، وحالات من هم خارج النشاط الزراعي والتي تضم شرائح الأعمال الخدمية بالقرية وهن (٥) حالات بنسبة ٢٥% من جملة العينة، إتسم دورهن السياسي، بالتناقض والضعف كسمة أساسية لدورهن السياسيفي قضية التنشئة السياسية لأعضاء أسرهن، حيث تأثير عدم ملكية وسائل الإنتاج وإنفصالهن عن وسائل الإنتاج وتدنى تعليمهن وعدم الإنفتاح على الخارج، مع عدم إهتمامهن أو تعرضهن لبرامج الإعلام الريفي ما أدى إلى تدني مستوى وعيهن بأهمية التنشئة السياسية للأسرة.

عامة يفضي التحليل الواقعي السابق للبيانات وإستجابات المبحوثات، عن أن الدور السياسي للمرأة الريفية في مجال التنشئة السياسية للأبناء في إطار الأسرة يتسم بالإيجابية من حيث الممارسة السياسية للمرأة الريفية المصرية والإختلاف والتباين بين الشرائح الاجتماعية داخل الفئات الاجتماعيةفي القرية، من حيث تعدد الأدوار للنساء في إكساب أبناءهن سمات مرتبطة بطبيعة مهارات المناقشة للقضايا السياسية والمشاركة السياسية عامة، من خلال العضوية والتصويت السياسي، والإعتماد على الذات في مواجهة المشكلات المجتمعية، والرأي الحر الناقد، وإرتباط ذلك كله بالعوامل البنائية في المجتمع الريفي من وضع طبقى وملكية وسائل الإنتاج ومستوى التعليم ودرجة الثقافة والإنفتاح على العالم الخارجي وتأثير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الريفي المحددة والمشكلة لدور المرأة الريفية سياسياً في المجتمع في مجال تنشئة الأبناء.

ب. مجالات المشاركة السياسية للمرأة الريفية المصرية:-

إن المرأة كانت ومازالت جزءاً رئيسياً من المسألة المصرية وعبر اللحظات التاريخية الصعبة والفارقة، فالمرأة تتفاعل إيجاباً أو سلباً مع المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتناضل من أجل تحقيق وضع أفضل وحياة أكثر عدالة، فقد تغير الدور السياسي التقليدي للمرأة حيث كسرت مشاركة المرأة المصرية في الثورة الصورة النمطية للقيادات النسائية التقليدية ضمن النخبة، سواء من حيث العمر أو الإنتماء الاجتماعي- الطبقي أو الديني أو التعليمي، وبرزت شخصيات نسائية متعددة ومتنوعة على ساحة الثورة وبعدها لأول مرة في الإحتجاج الاجتماعي والسياسي.

وتشير نتائج العديد من الدراسات السابقة إلى أن هناك مؤشرات واقعية تؤكد على أن هناك عملية إستبعاد منظمة للنساء ما عدا من ينتمين فقط إلى حزب الحرية والعدالة بعد ثورة ٢٥ يناير مباشرة- وهي ممارسة تقترب إلى حد كبير من الحزب

الوطني قبل الثورة، ومن هذه المؤشرات التي توضح تفاصيل وضع المرأة في سياق المشاركة السياسية ودورها السياسي الممارسى بعد ثورة ٢٥ يناير ما يلى[٣٧]:-

- المرأة المصرية في أول إنتخابات برلمانية بعد الثورة، حيث واجهت صعوبات عديدة من أهمها، عدم تحمس الأحزاب لترشيحها، خاصة الأحزاب الدينية، ووضعها في نهاية القوائم المرشحة، مع إلغاء نظام الكوتة، ما أدى إلى تدني نتائج مشاركة المرأة في البرلمان إلى حد كبير.
- الأحزاب السياسية لم تستخدم صور النساء المرشحات كشكل من أشكال الدعاية الحزبية.
- مشاركة المرأة بالتصويت في الإنتخابات البرلمانية، تم من خلال حشد أصوات الفقراء والريفيات بالاعتماد على الخطاب الديني مع إستخدام المساعدات العينية والمادية وظهور بعض أحداث العنف ضد المرأة، ما أدى إلى نقد هذا الوضع السياسي للمرأة والإهتمام الإعلامي.
- الاتجاه العام، كشف عن مناخ عام وغير مهيئ لمساندة المرأة وتمكينها بل كشف عن ميل قوى إلى سحب مكتسبات المرأة وعوامل نهوضها.
- المرأة في الأحزاب السياسية التي تم تأسيسها بعد الثورة، تشير المؤشرات أيضاً إلى أنه لا توجد أية بيانات موثقة تشير إلى عدد النساء ونسبة تقلدهن المواقع الرئيسية أو كعضوات ينتمين إلى أحزاب سياسية. أيضاً، ملامح الإهتمام بقضايا المرأة في برامج الأحزاب السياسية فهي تتراوح بين تركيز الأحزاب فقط على وضع المرأة الأسري، والتمييز بينها وبين الرجل في الأدوار الاجتماعية، وبين طرح أهمية إدماج المرأة في المجتمع والسياسة.
- وعن برامج مرشحي الرئاسة تجاه المرأة، إتسمت بالعمومية وغلب عليها الأسلوب الخطابى، وأن حقوق المرأة تركزت فقط ضمن حماية الحريات العامة وحقوق

المواطنة، ثم غياب البعد التنموى للمرأة، مع تجاهل أهم القضايا التي تعانى منها المرأة كالمساواة في القوانين والتشريعات وحماية حقوق المرأة قانونياً.

- إستمرار العنف ضد المرأة، خاصة تجاه النساء الناشطات بعد الثورة من خلال الضرب وإلقاء القبض عليهن والعديد من صور الإنتهاكات العلنية ضد المرأة.
- المجتمع المدنى ومشاركة المرأة بعد الثورة، فعلى الرغم من كثرة أعداد المنظمات الأهلية، فكان إهتمامها دينياً. لكن كان أبرزها التحالف المصرى لمشاركة المرأة ودعم المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، هذا إلى جانب تحالف المنظمات النسوية المصرية، إلا أنها جميعها لم تحقق أهدافها بشكل فاعل ومتكامل ما أدى إلى سيادة العنف والعنف السياسي ضد المرأة. والصورة النهائية تؤكد أن الوضع مازال مضطرباً وسط مشهد يؤكد ضياع حقوق المرأة وحصارها دينياً، وخلط واضح بين الدين والمشاركة السياسية وتفعيل دور المرأة سياسياً ومجتمعياً.

عموماً، إنخفضت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان المصري لأقل من ٢% وتدني مشاركتها في الأحزاب السياسية من حيث العضوية وكذلك عضويتها في المنظمات الأهلية والعمل التنموي بعد الثورة مباشرة، ما يؤكد معه أنه مازال دور المرأة سياسياً يعتريه النقص وعدم التمكين.

وتؤكد بيانات الواقع الميداني فيما يتعلق بأدوار المبحوثات حالات البحث، من حيث: التصويت الإنتخابي والترشح للإنتخابات البرلمانية والإنتماء الحزبي، أو العضوية في المجالس الشعبية المحلية الريفية وفي مؤسسات العمل الأهلي ثم المشاركة في برامج ومشروعات التنمية الريفية، أن هناك تباين وإختلاف واضح بين كافة الفئات الاجتماعية الثلاث وبما تتضمنته من شرائح اجتماعية داخل كل فئة على حدة، وفقاً أو حسب المتغيرات الاجتماعية المختلفة، من وضع طبقى أو ملكية / عدم ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي، ومستوى التعليم، ودرجة الثقافة والإنفتاح الخارجي، وتأثير وسائل الإعلام الريفي، ومستوى الممارسة السياسية للمرأة ودورها السياسي

وعملية المشاركة السياسية بكافة مجالاتها في المجتمع الريفي، مع ظهور الموقف الإيجابي كسمة وملمح أساسي للمشاركة السياسية للمرأة الريفية على مستوى الشريحة الاجتماعية ولدى المبحوثات داخل الفئة الاجتماعية الواحدة في قرية الدراسة.

فتشير مضامين آراء المبحوثات وبعد إجراء المقابلات المتعمقة لحالات الدراسة من النساء، إلى ما يختص به أدوارهن من خلال "التصويت الإنتخابي" والمشاركة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير، وكذلك بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، في تفويض رئيس الجمهورية والإستفتاء على الدستور، وإختيار أعضاء البرلمان المصري، أن دور المرأة السياسي إتسم بالإيجابية لكافة الفئات الاجتماعية الثلاث عينة البحث وكذلك مختلف الشرائح الاجتماعية ضمن هذه الفئات، وإن كان التصويت السياسي جاء بمعدلات مرتفعة من حيث الإقبال والمشاركة لدى فئتى من هم داخل النشاط الزراعي وشرائح المثقفات أو الموظفات ويرجع ذلك إلى تأثير عاملى الملكية لوسائل الإنتاج الاجتماعي والوضع الطبقى المرتفع وأيضاً مستويات التعليم ودرجة الثقافة ومتابعة برامج وسائل الإعلام.

فمن خلال إجابات كافة حالات البحث "المبحوثات"، ضمن فئة داخل النشاط الزراعي تركزت هذه الإجابات بنسبة ٥٠% من إجمالي العينة ضمن العشر حالات من المبحوثات، وإن تركزت في شرائح كبار ومتوسطي وصغار الملاك للأرض الزراعية بنسبة ٨٠% من إجمالي فئة من هم داخل النشاط أكدت حالاتهن على إهتمامهن ومداومتهن على التصويت السياسي والمشاركة السياسية. الأمر نفسه بالنسبة لفئة المثقفات بنسبة ١٠٠% على مستوى الشرائح للموظفات، وبنسبة ٢٥% على مستوى إجمالي عينة البحث من النساء.

وفيما يتعلق بإستجابات المبحوثات حول التوقعات المستقبلية التي تتوقعها تجاه نشاطهن السياسي ودورهن السياسي الممارسى في مجال التصويت الإنتخابي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، جاء دورهن السياسي يتسم بغلبة الموقف الإيجابي على

مستوى كافة فئات الدراسة، مع إيضاحهن لوجود عوامل قد تؤدي إلى عرقلة آدائهن لهذا الدور السياسيفي مجال التصويت السياسي والإنتخابي مستقبلاً من أهمها، تعرض المرأة للتمييز النوعي وعدم المساواة مع غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مع الإهتمام فقط بحقوق المرأة في نطاق الأسرة، أكثر من المجال العام في المجتمع والذي يعطي النساء ويدافع عن حقوقهن قانوناً ومن خلال العمل والحرية وتمكينهن سياسياً واجتماعياً.

وبالنسبة لقضية "الإنتماء الحزبي والعضوية في حزب سياسي" كشفت آراء المبحوثات من حالات الدراسة فيما يختص بأدوارهن وممارستهن السياسة من خلال الإنتماء الحزبي عن وجود تباين وتناقض وأيضاً تداخل على مستوى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة لعينة البحث، خاصة بالإرتباط مع متغيرات الوضع الطبقي ومستوى التعليم.

فعلى مستوى فئة من هم داخل النشاط الزراعى حالة واحدة فقط من شريحة متوسطى الملاك هيالتي إنتمت إلى عضوية حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بعد أحداث الثورة مباشرة، لكن لفترة بسيطة ثم إنسحبت، وهي الحالة رقم (٣) بنسبة ١٠% على مستوى الفئة وبنسبة ٥% على مستوى إجمالى العينة ومن وجهة نظرها أنها لن تخوض هذه التجربة مستقبلاً نظراً لعدم فائدتها وأن العضوية في أي حزب سياسي هو مضيعة للوقت والجهد وليس لها فائدة بالنسبة للمرأة الريفية، لكن الأمر إختلف بعض الشئ وكان أكثر إيجابية بالنسبة لفئة المثقفات أو الموظفات، فكانتا الحالة رقم (١) والتي تعمل مديرة، والحالة رقم (٢) هن اللاتى أكدن على أنهن ينتمين إلى بعض الأحزاب السياسية بعد الثورة وأيضاً في فترة النظام السياسي السابق للثورة، وهو الحزب الديمقراطي والتنمية، وذلك بنسبة ٤٠% من عدد حالات الفئة الخمسة وبنسبة ١٠% من جملة العينة.

ما يؤكد على أن مستوى التعليم مازال يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الوعي وإكتماله بأهمية الدورالسياسي للأحزاب السياسية في تفعيل دور المرأة سياسياً وكذلك

مشاركتها سياسياً، هذا إلى جانب الوضع الطبقي ودرجة ومستوى الثقافة والإنفتاح على العالم الخارجي، وتأثير وسائل الإعلام الريفيفي تشكيل الوعيالسياسي للمرأة في المجتمع.

ويفضي التحليل السابق لإستجابات المبحوثات ودورهن السياسي من خلال الإنتماء الحزبي إلى تدني مستوى قبول المرأة لأداء دورها من خلال العضوية في الأحزاب السياسية، والتي تؤدي إلى عزوفهن – المرأة الريفية عن أداء هذا النشاط السياسي والذي يرجع إلى معتقدات شخصية لدى المرأة وأن العامل الأساسيفي هذا الشأن يرجع إلى الرغبة وقبول الزوج والمناخ الاجتماعي والثقافي العام في المجتمع الريفي والذي يحدد طبيعة وقبول هذا الدور السياسي للمرأة.

أما عن عضوية المرأة الريفية في المجالس الشعبية المحلية أو أية مؤسسة أهلية، وكذلك المشاركة في برامج ومشروعات التنمية الريفية، أكدت البيانات الميدانية المبينة على آراء المبحوثات بأن هناك موقفاً سلبياً وشبه عام لدى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة لعينة البحث، بأنه لا توجد أوضاع وظروف مجتمعية تتيح للمرأة أن تمارس دورها السياسيفي هذه المجالات السياسية والاجتماعية الهامة، سوى حالات قليلة هيالتي أكدتا على أنهن عضوات في تنظيمات أهلية، خاصة الحالة رقم (٢) من فئات المثقفات وذلك بنسبة ٢٠% من نفس الفئة، والحالة رقم (٣) من شريحة كبار ملاك الأرض الزراعية ضمن فئة من هم داخل النشاط الزراعي وذلك بنسبة ١٠%، فحالة المثقفات أكدت على أنها عضوه في "جمعية صناع الحياة"، بمدينة شبين الكوم، وتمارس من خلال عضويتها دوراً هاماً على المستوى الاجتماعي والسياسي حيث الاهتمام بالمرأة الريفية والعمل التطوعي والخيري.

أما الحالة الثالثة من كبار ملاك الأرض الزراعية فأشارت إلى أنها عضو أساسيفي جمعية تنمية المجتمع بقرية الماى، مجتمع البحث الميداني، وما للجمعية من دور هام في العمل الخيري والغير رسميفي المجتمع الريفي.

ونخلص من تلك التحليلات إلى أن السمة الأساسية لدورالمرأة السياسي على مستوى العضوية في المجالس المحلية والعمل الأهلي والمشاركة في جهود ومشروعات التنمية المجتمعية، هو السلبية وعدم الاهتمام خاصة في فترة ما بعد الثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مباشرة أى في فترة النظام السياسي السابق على ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ما يؤكد معه أن المرأة الريفية ما تزال تعاني من عدم الاهتمام والتحديات التي تحول دون تفعيل دورها السياسي المشاركي، وأن هذا الدور لم يتغير بصورة متكاملة وأن التغيير وتأثير الثورة جاء تغييراً جزئياً وسطحياً فقط ولايهتم إلا بحقوق المرأة الأسرية والاجتماعية فقط مع إهمال حقوقها السياسية والقانونية وتمكينها سياسياً في المجتمع.

جـ. إحتجاج المرأة الريفية والمشاركة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م: ملامح السلوك السياسي للمرأة الريفية المصرية:-

أكدت العديد من الدراسات أن الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠م، شهدت حركات سياسية واجتماعية "احتجاجية" متعددة ومتنوعة، مهدت لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وشاركت فيها الشابات والنساء بشكل غير مسبوق، حيث إن وسائل الإتصال الاجتماعيأو الفضاء الافتراضي وتوظيف تكنولوجيا الإتصال قد أسهموا إلى درجة كبيرة في توسيع مساحة المشاركة، خاصة للشباب والشابات، وأكدا الرغبة القوية في التأثير والمشاركة وتعزيز الديمقراطية وذلك خارج الأطر التنظيمية التقليدية.

وفي هذا السياق كانت هناك بعض الحركات التي أسهمت فيها المرأة بقوة، وتنوعت أهدافها ما بين رفض التوريث "كفاية عام ٢٠٠٤م"، وكشف الفساد "حركة شايفينكم"، ومقاومة إنتهاكات حقوق الإنسان "كلنا خالد سعيد"، والتيانضمت إليها عشرات الآلاف من الشابات والشباب في مصر والتي أدت إلى ثورة الغضب عبر الفضاء الإلكتروني أولاً، ثم النزول إلى ميدان التحرير وإشعال الثورة في كل مكان ثانياً، ونشير أيضاً إلى حركة "٦ إبريل"، والتي ضمت الآلاف من النساء إلى جانب

الشباب قبل ثورة ٢٥ يناير والتي ساندت إضرابات وإعتصامات عمال الغزل بالمحلة الكبرى، ومواقع أخرى كثيرة في مصر، والتي امتدت معه هذه الأشكال الإحتجاجية من القاهرة العاصمة إلى غالبية المحافظات في الوجهين البحرى والقبلي.

والبعد الهام في هذا السياق، هو حالة الوعى والإصرار من جانب النساء والشابات المصريات للمشاركة والتعبير عن آرائهن ومساندة الحقوق والمطالب، ما يشير إلى إنكسار حاجز الخوف، إضافة إلى تخطى النساء مطالبهن وقضاياهن والإندماج مع الجميع(٣٨).

وتشير البيانات الميدانية الخاصة بإستجابات المبحوثات فيما يختص بأدوارهن في الإحتجاجات والمشاركة في الثورة، إلى التباين والإختلاف وأحياناً التناقض وإن كان يغلب على دورهن السياسي الطابع السلبي، وفقاً لتأثير العوامل البنائية من وضع طبقي وملكية وسائل الإنتاج الجماعي ومستوى التعليم ودرجة الثقافة وتأثير وسائل الإعلام.

فالخاصية أو السمة الأساسية لشكل ومستوى السلوك السياسي للمرأة الريفية ودورها في الإحتجاجات والثورة، هي السلبية ووجود عوامل مازالت قائمة في المجتمع الريفي قد تعرقل أداء المرأة لدورها السياسي والمشاركة في الإحتجاجات في المستقبل، ومن هذه التحديات التي تواجه المرأة الريفية وأدائهن لأدوارها السياسيفي الإحتجاجات والثورة: رفض الزوج، وعدم وجود الرغبة والإحساس لدى المرأة الريفية بعدم أهمية دورها السياسيفي الإحتجاج، علاوة على الضغوط الاجتماعية والنفسية والصحية الناتجة عن تعدد الأدوار والمهام والأعباء الواقعة على عاتقهن، مع عدم توفر الوقت "الفراغ" مع سيادة العادات والقيم والتقاليد الريفية التي تنبذ ولا تؤيد دخول المرأة الريفية أو القروية في احتجاجات أو ثورة والتي مازالت موجودة وقائم كتحدى كبير ومعوق لدور المرأة الريفية في المشاركة السياسية.

فبالنسبة لفئة من هم داخل النشاط الزراعى أشارت حالة واحدة من عشر حالات وهي زوجة لأحد متوسطي الملاك، أنها شاركت في الإحتجاجات خاصة في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، دون عنف وقت تفويض رئيس الجمهورية، وهي الحالة رقم (٣) بنسبة ٣٣.٣% من إجمالي شريحة متوسطي الملاك، وبنسبة ١٠% من جملة حالات فئة من هم داخل النشاط الزراعى.

أما باقي الحالات سواء على مستوى الفئة الكلية لمن هن ضمن النشاط الزراعي أو على مستوى الشريحة الاجتماعية، أجمعن على أنهن لم يشاركن في أية احتجاجات سواء في ثورة ٢٥ يناير أو ثورة ٣٠ يونيو، ما يؤكد معه الطابع السلبي كسمة أساسية لسلوكهن ودورهن السياسي المشاركيفي الإحتجاج الثوري. لكنهن أجمعن على تقديرهن الذاتي لهذا الدور السياسي الإحتجاجى وإمكانية قيامهن ومشاركتهن في هذا الدور مستقبلاً.

الشئ نفسه بالنسبة لفئة من هن موظفات أو مثقفات لم تشر إلى المشاركة بالدور الاحتجاجي سوى حالتين فقط بنسبة ٤٠% وهي الحالة رقم (١) ورقم (٢)، واللاتي شاركن في احتجاجات الثورة دون غيرهن، مع رغبتهن الواضحة للمشاركة المستقبلية في أية احتجاجات مستقبلية، ما يؤكد الإختلاف والتباين بين أدوار النساء في الاحتجاجات من حيث السلبية في المشاركة والاحتجاج ومن حيث الإيجابية والرغبة والتقدير الذاتي للمرأة الريفية والمشاركة في أية احتجاجات مستقبلية.

أما بالنسبة لفئة من هم خارج النشاط الزراعي "الأعمال الخدمية"، جاءت السمة الأساسية لدور المرأة السياسي والاحتجاجيهي السلبية المطلقة سواء في مشاركتهن في الاحتجاجات والثورة أو نظرتهن المستقبلية وإمكانيتهن القيام بأى دور فيها بالاحتجاج أو الثورة.

ويفضي التحليل السابق، إلى تدني آداء دور المرأة الريفية في الاحتجاجات والثورة وسلوكهن السياسي عموماً، مع غلبة الطابع الإيجابى تجاه هذا النشاط السياسي مستقبلاً، مع وجود عوامل تؤثر سلباً على أدائهن لهذا الدور.

جـ: معوقات/ تحديات الدور السياسي للمرأة الريفية:-

أوضحت العديد من نتائج الدراسات السابقة أن هناك العديد من التحديات أو المعوقات التي تواجه تفعيل أو تمكين دور المرأة سياسياً في المجتمع المصري ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الثقافة الاجتماعية السائدة والتي تتسم بموروث ثقافي يعلي من شأن الهيمنة الذكورية على المجتمع- خاصة في المجتمع الريفي وأثرها على السلوك السياسي للمرأة الريفية.

انخفاض المستوى الثقافي وإنعدام ثقة النساء الريفيات في أنفسهن، مع غياب الإدارة السياسية لدى صناع القرار في تمكين المرأة المصرية عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة، وتنمية دورهن مجتمعياً، تدني دور الإعلام من حيث اهتمامه بتوضيح أهمية دور المرأة سياسياً. وتجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية مشاركة المرأة، خاصة في التمثيل الشعبى وفي مؤسسات المجتمع المدني، علاوة على، عدم وجود أطر قانونية رادعة لجرائم العنف ضد المرأة.

وبسؤال حالات الدراسة من النساء بقرية البحث حول: أهم التحديات التي تواجهن دورهن السياسيفي المجتمع الريفي، جاءت إجابتهن مبينة أن هناك معوقات كثيرة ومازالت موجودة في المجتمع القروي وستظل، وهي كالتالى[١]:-

١. إنتشار الأمية بنسب مرتفعة بين النساء الريفيات في المجتمع الريفي المصرى، حيث مازالت المرأة الريفية تعاني من انخفاض تعليمهن وكانت هذه الإجابات مرتفعة بنسبة ١٠٠% في فئة المثقفات، ثم ٩٠% لمن هم داخل النشاط وبنسبة ٨٠% لمن هم خارج النشاط الزراعى وضمن الأعمال الخدمية.

[1] جاءت إجابات حالات البحث من النساء حول هذه التحديات التي تواجه دورهن السياسي في المجتمع الريفي، ترتيبها وفقاً لدرجة الأهمية والخطورة من الأول إلى الأخير.

٢. العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري تجاه المرأة المصرية- وخاصة الريفية خاصة سيطرة الرجل والهيمنة الذكورية وعدم قيام المرأة بأي عمل أو دور أو سلوك إلا بعد إذن الرجل وموافقة الزوج، وجاءت كافة الإجابات متفقة على هذا التحدي بنسب مرتفعة في كافة الفئات والشرائح الاجتماعية لعينة الدراسة.

٣. عدم اهتمام متخذي القرار السياسي برفع شأن المرأة فيما قبل النظام السياسي الحالي، ما يجعل المرأة لديها إحساس بعدمالثقة في ذاتها بأهمية دورها في مجال المشاركة السياسية، وجاءت الإجابات مرتفعة لدى كافة فئات وشرائح عينة البحث.

٤. عدم اهتمام الأحزاب السياسية بالعضوية والإنتماء الحزبي للمرأة أو الإشارة إلى أهمية المرأة خاصة المرأة الريفية في برامجها الانتخابية أو السياسية.

٥. إنخفاض نسب المشاركة للمرأة الريفية- وإن كانت شبه منعدمة في التمثيل الشعبي والمحليات أو في العمل الأهلي والمدني ودور المرأة في جهود وبرامج التنمية الريفية.

٦. إغفال وسائل الإعلام الجماهيري- خاصة البرامج الريفية والموجهة والإسترشادية حول أهمية دور المرأة السياسيفي مجال العمل العام والمشاركة السياسية.

٧. مازالت المرأة المصرية عامة والريفية بصفة خاصة تعاني من العنف بشتى صوره سواء في إطار الأسرة أو العنف والتحرش الجنسي خارج نطاق الأسرة ما يستدعي معه ضرورة الإهتمام من المشرع ووضع أطر قانونية لردع جرائم العنف ضد المرأة، مع تدعيم سبل تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي لتمكين المرأة إجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً.

د. التمكين السياسي للمرأة، رؤية مستقبلية:-

من خلال نظرة مستقبلية وإستشرافية لدور المرأة الريفية سياسياً، وتغير هذهالدور السياسي مستقبلاً لأن يصبح دوراً أكثر إيجابية وفاعلية مجتمعياً، يمكننا القول بأن المرأة المصرية قد عانت كثيراً من المشاكل المتعلقة بالمشاركة في شتى مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل المرأة تشارك وبفعالية في ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو بهدف تغيير نظرة المجتمع المصرى للمرأة، ومحاولة منها لعب دور كبير في الحياة السياسية وتحقيق مكاسب قد حرمت منها لسنوات طويلة، سواء من خلال وضعها في الدستور أو التنصيب في وظائف ومناصب هامة كمستشارة للرئيس ووزيرة للعدل والعديد من المناصب الهامة الأخرى- خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو وفي ظل النظام السياسي الحالي والذيووصف في كثير من الأبحاث والدراسات المتخصصة حول المرأة المصرية، بأنه العصر الذهبى للمرأة المصرية، حيث الاهتمام بتفعيل دورالمرأة في المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة وتذلليل العقبات أمام هذا الدور وتحقيق مكتسبات ومزايا عديدة تسهم في تحقيق التمكين سياسياً لدور المرأة المشاركيفي المجتمع.

وذلك بعد أن عانت المرأة كثيراً من التهميش الشديد في مختلف القطاعات السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وما قبلها وحتى ولادة عصر جديد مع قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ومجيئ النظام السياسي الحالى، الذي وقف بجوار وإلى جانب المرأة المصرية بكافة السبل، حتى صنع لها وضعاً سياسياً ومجتمعياً، أسهم في تحقيق تحسن سياسي ومجتمعى لوضع المرأة وعكس معه وبوضوح نسبة ليست مرضية كثيراً لمشاركة المرأة سواء في الجهاز القيادي أو البرلمان، ووضع المرأة في الدستور المعدل إلا أنها تعكس إهتمام النظام السياسي بدور المرأة وأهميتها، وكمؤشر واضح في تحسن وضع المرأة المصرية عامة والمرأة الريفية خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو حتى وقتنا هذا، بهدف تمكين المرأة من خلال تحديد كوتة معينة للمرأة على ألا

تقل تلك الكوتة عن ٣٠% من مقاعد البرلمان – وضرورة تسهيل الإجراءات لإنشاء الحركات الحقوقية المهتمة بحقوق المرأة بهدف تمكين المرأة من أداء دورها بصورة أفضل عن ذى قبل مع عدم اهتمام الجمعيات النسائية بنساء الحضر فقط بل المرأة في الريف أيضاً، ضرورة توجيه وسائل الإعلام إلى قضايا المرأة وفتح باب الحوار حول آلية تمكين المرأة، ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بالمرأة ببرامج التوعية والتأهيل والمشاركة السياسية للمرأة لضمان وجود كوادر نسائية مصرية قادرة على شغل الوظائف العامة في الدولة وكأسوة بالرجل، وهذه هي بنود الدستور الجديد والمعدل في ظل النظام السياسي الحالى وبعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، والذى وضع توصياته بهدف تحقيق المواطنة وتفعيل قضية تمكين المرأة مجتمعياً في المستقبل.

ومن واقع البيانات الميدانية بقرية البحث محل الدراسة وإستجابات المبحوثات من عينة الدراسة تبين أن هناك اتجاهاً عاماً يؤكد أنه يوجد وعياً متنامياً ومتزايداً لدى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية للمرأة وإيمانها بدورها المستقبليفي المشاركة السياسية والاجتماعية على كافة الأصعدة، وأن دور المرأة السياسي قد تغير إيجابياً وأهمية في ظل القيادة السياسية الحالية– ومازال يتحسن، خاصة بعد موجة الثورة الثانية ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بهدف تعديل مسار وتصحيح إتجاه الثورة الأولى ٢٥ يناير ٢٠١١م، وهذا ما أكدته إجابات كافة حالات الدراسة وبنسب مرتفعة وإيجابية حول وضعية دور المرأة السياسي وتغيره وتمكينها مستقبلاً من بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، والآمال والطموح في مزيد من إيجابية ومشاركة المرأة بدور سياسي فاعل في المجتمع المصري.

ثامناً: نتائج البحث:-

جاءت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية في التالى:-

١. كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن أن السمة الأساسية للدور السياسي للمرأة الريفية المصرية هي التغير الجزئي- المحدود من حيث الفاعلية والتأثير في المجال السياسي والاجتماعي العام، والذي لم يتغير كثيراً عن فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وحتى قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، خاصة دور المرأة الريفية من حيث الممارسة والمشاركة السياسية في المجتمع.

٢. بينت الدراسة أنه مازالت هناك تحديات وعقبات تشكل حائلاً أمام تفعيل الدور السياسي للمرأة الريفية وتغير دورها السياسي من أهمها: الثقافة السياسية والاجتماعيةالتي مازالت موجودة وسائدة في واقع المجتمع الريفي، كالموروث الثقافي الذى يتسم بالهيمنة الذكورية وسيطرة الرجل والنظرة الدونية للمرأة، ما أدى إلى إنعدام الثقة في المرأة وفي ذاتها ولذاتها لخوض مجال العمل والمشاركة السياسية مثل الرجل، ونتفق هنا مع ماجاءت به "سارة محمود خليل" في دراستها حول المرأة ودورها في المجال العام بعد الثورة.

٣. مازالت المرأة الريفية تعاني الإقصاء والتهميش؛ في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية – خاصة فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، مباشرة نتيجة عدم اهتمام أو إكتراث صانع القرار السياسي بأهمية دور المرأة، وضعف تأثير وسائل الإعلام، وعدم وجود أطر قانونية رادعة للعنف ضد المرأة، مع عدم فاعلية دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى وعدم خلق كوادر نسائية جميعها لم تسهم في تفعيل الدور السياسي للمرأة، وهنا إتفاق مع "سمر سيد"، في نتائج دراستها عن دور المرأة السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر.

٤. مازالت الأمية- الهجائية، وعدم القراءة والكتابة سمة أساسية لمستوى الثقافة وتعليم المرأة الريفية في القرية المصرية، ما يشكل معه تحدى خطير أمام تفعيل وتغيير الدور الاجتماعي والسياسي للمرأة الريفية المصرية. تتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة في مجال المرأة الريفية في المجتمع المصرى، خاصة، تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير.

٥. لعبت المرأة المصرية عامة والريفية خاصة دوراً هاماً في المشاركة والاحتجاج الثوري الفاعل- إلى جانب الرجل، في أحداث ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، ما يؤكد معه تنامي وعي المرأة المصرية بأهمية دورها السياسي ومشاركتها السياسية في تغيير واقعها المجتمعى التي عانت فيه طويلاً وعلى مدار سنوات عديدة طموحاً منها في التغيير وإثبات الذات وللآخرين بأهمية دورها السياسي وأنها ليست أقل من الرجل في هذا المجال ومتحدية العادات والتقاليد والموروثات الثقافية السلبية المعوقة لدورها السياسي.

٦. للمرأة الريفية المصرية دور هام وأساسيفي عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للأبناء في إطار الأسرة، حيث إكساب الأبناء وأعضاء الأسرة، مهارات الإعتماد على النفس وتكوين الشخصية المشاركة والفاعلة والناقدة، والنشطة سياسياً ومجتمعياً في شتى مجالات الحياة. ونتفق هنا مع العديد من نتائج الدراسات السابقة، خاصة، عبد الرحمن صلاح مصطفى، ودراسة، أم حسن عبد الله حسن.

٧. كان للمرأة ومازال دوراً سياسياً وفاعلاً في مجال الممارسة السياسية ومشاركتها السياسية في مجال التصويت الإنتخابى والسياسي، خاصة بعد قيام الثورة، وذلك بنسب عالية من الإدلاء بالصوت الإنتخابي سواء في الإستفتاء على الدستور، أو تفويض رئيس الجمهورية، أو اختيار أعضاء البرلمان بعد ثورة ٣٠ يونيو. مثلما جاءت "دينا وهبه"، في نتائج دراستها عن المشاركة السياسية للنساء في مصر.

٨. أوضحت نتائج البحث الميدانى أن هناك تبايناً واضحاً في الدور السياسي والممارسة السياسية للمرأة الريفية من حيث: الإنتماء الحزبي وعضوية المرأة في الحزب السياسي، وعضويتها في المجالس الشعبية المحلية أو أية مؤسسة أهلية ومدنية وفي مشاركتها في أية برنامج تنموى ريفي، حيث تدنت مستويات أو انعدمت هذه العضوية إلا بين حالات الدراسة التي حازت على مستويات تعليم مرتفع وكذلك اللاتى ينتمين إلى وضع طبقي مرتفع ولديهن درجات عالية من الثقافة المنفتحة على الخارج ويتابعن وسائل الإعلام. ونتفق هنا مع نتائج دراسة "أماني قنديل"، حول المرأة المصرية والمشاركة السياسية في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠م، وحتى بعد ثورة ٢٥ يناير وقبل ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

٩. لعبت العوامل البنائية في المجتمع الريفي دوراً هاماً وأساسياً في تحديد الدور السياسي للمرأة الريفية في مجالات الممارسة السياسية ومشاركتها سياسياً ومجتمعياً وإنعكاس هذا الدور في أشكال ومستويات للسلوك السياسي للمرأة الريفية، إما بالإرتفاع والإكتمال أو الإنخفاض والضعف في الحياة السياسية، وهذه العوامل البنائية هي: ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي والوضع الطبقى والعائلي ومستوى التعليم والثقافة والانفتاح على الخارج، والتعرض لتأثير مختلف وسائل الإعلام، فإذا ما تزايد تأثير هذه العوامل وارتفعت في درجتها ومستواها ارتبط ذلك طردياً وإيجابياً بدور المرأة الريفية وممارستها للمشاركة السياسية والعكس صحيح. وهذا ما أكده "محيي شحاته" في نتائج دراسته عن "دور العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري.

١٠. أكدت نتائج البحث الميدانى على إيجابية النظرة المستقبلية للمرأة المصرية عامة والريفية بصفة خاصة إيماناً منها بأهمية دورها السياسي وتغيره بشكل متزايد، واهتمام النظام السياسي الحالي بآليات تمكين المرأة المصرية سياسياً ومجتمعياً،

وإنعقاد الآمال عليه من قبل المرأة في مزيد من تحقيق مكتسبات مستقبلية لتدعيم الدور السياسي للمرأة في المجتمع المصري.

١١. وأخيراً، ما توصلنا إليه من نتائج من الواقع الميداني يؤكد معه تحقق أهمية هذا البحث ومشكلته الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية بعد الثورة– إلى حد ما ولو كان بسيطاً وجزئياً، وكذلك صدق الاتجاهات الفكرية السوسيولوجية، خاصة الاتجاه البنائي التاريخي والإتجاه النسوي والآراء المتعلقة بطبيعة الدور السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في المجتمع، وتدعيم صانع القرار السياسي لهذا الدور ومحاولات تغييره إلى الأفضل والإيجابية مستقبلاً، كل هذا يشكل الرؤية الإستشرافية للمطالبة بضرورة أهمية تزايد الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة لأن تطرق الباب لتفسير مقتضيات تفعيل الدور السياسي والمشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الريفية وتهيئة المناخ الملائم لهذا الدور السياسي الهام في واقع المجتمع المصري.

الهوامش

١. د. أماني قنديل، العمل الأهلي والتغير الاجتماعيفي مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص: ١٣.

وانظر أيضاً:-

حول المرأة المصرية ودورها السياسيفي المشاركة السياسية وكمسألة مصرية:-

- سيد أبو ضيف، ثقافة المشاركة، دراسة في التنمية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص: ١٩١.
- محاسن محمد علي، المشاركة السياسية للمرأة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م، ص: ٣.

٢. إليزابيث م.، وآخرون، إدماج النوع الاجتماعيفي التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي، البنك الدولي، تقرير بحوث السياسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤م، ص: ٤٥.

٣. أمانى خضير محمد، المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٨١، السنة السابعة والتسعون، ٢٠٠٩م، ص: ٢٩٧.

٤. إستطلاع رأى المواطنين حول مكانة المرأة في المجتمع المصري، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، تقرير مقارن، مارس ٢٠١٠م، ص: ص ١- ٣٧.

وانظر أيضاً:-

- وصف مصر بالمعلومات، سنوات من التنمية، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، الإصدار الثامن، ٢٠٠٩م، ص: ٩.

٥. د. عادل عبد الغفار، الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة، رؤية تحليلية واستشرافية، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص: ٦٢.

وانظر أيضاً:-

- Hatem M. Gender and Revolution in Egypt, Middle East Report, 2011, No. 261.

- د. يسري الغرباوي، من جمال عبد الناصر إلى محمد مرسي، المرأة في المجالس النيابية، المركز العربي للدراسات والبحوث، الأحد ٢٩ ديسمبر، ٢٠١٣م، القاهرة، ص: ٥.

٦. د. أمانى قنديل، المرأة المصرية والمشاركة السياسية (٢٠٠٠- ٢٠١٠م)، فيد. هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، دراسة حالة المصرية، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص: ٢١٥.

٧. Aya Nader, What do Egyptian woman aspire to Egyptian streets, April, 2016, p. 39.

وانظر أيضاً:-

- تقرير مراقبة الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢م، من منظور نوعى، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص: ٤٩.

- المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثانى، مزيد من التهميش والانتهاك، الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، القاهرة، ٢٠١٢م، ص: ص ٥- ٩.

- Abu Lughod, Lila Living revolution in an Egyptian village: Moral action in a national space, American Ethnologist, 39 (1): (2012), pp. 21-25.

- Bouziane M. and Harder's C. and Hoffman, a local politics and contemporary transformations in the Arab world, governance beyond the center, Palgrave Macmillan, ads, London, 2013, p. 76.

٨. أحمد ثابت، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص: ٣٦.

وانظر أيضاً:-

حول مفهوم الدور إجتماعياً وسياسياً، يمكن الرجوع إلى:-

- جمال سلامة علي، السياسة بين الأمم: النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص: ٢٧.

- ر. بودون بوريك، المعجم النقدي لعلم الاجتماعي، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ٢٠٠٧م، ص: ٢٨٨.

- محمد الرشيدي، حتمية التخطيط لعمل المرأة لتحقيق توافقها الأسري، مؤتمر تنمية المرأة العربية، الإشكاليات وآفاق المستقبل في الفترة من ٥- ٧ فبراير، ٢٠٠١م، ص: ٦٥.

٩. Isesco Center for Promotion of Scientific, research Islamic- world Sconce Net:

http://www.Isesco-Orghma/arabe/publication/taaliminath/ps-php

وانظر أيضاً:-

- معن عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، دار الآفاق الجديدة، ط٢، بيروت، ٢٠٠١م، ص: ٢٤١.

١٠. السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ص: ٥.

وانظر أيضاً:-

- **Http://www.Hoqiik.Com/index.php/News/2011-04-12.**

١١. وزارة الشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للأمومة والطفولة، ندوة الأمومة، القاهرة، مارس ١٩٨٢م، ص: ٤٢.

وانظر أيضاً:-

- مروة عادل إسحاق، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، دراسة ميدانية في ريف محافظة المنوفية، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٠م.

١٢. حول أهم الإتجاهات النظرية السوسيولوجية المفسرة للدور السياسي للمرأة يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:-

- علي ليلة، بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص: ٤٦.

- ـــــ ، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، الأنساق الكلاسيكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١م، ص: ١٠٩.
- رحيم الفراوي، مقدمة منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨م، ص: ٤٤.
- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، مناهج البحث العلمي، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص: ١٠٣.
- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة: محمود عودة وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص: ٢٩.

١٣. كريمة الصغير، واقع المرأة الريفية المشتغلة بالزراعة في سوق العمل محلياً ودولياً، المؤتمر القربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، الرياض، ١٣- ٢/١٥/ ٢٠١١م، ص: ٧.

١٤. ديفيد ريدل، مرجريت كاولسون، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص: ٨٣.

١٥. طلعت إبراهيم لطفي وكمال الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩م، ص: ٢٣٧.

١٦. علي عبد القادر وكمال المنوفي، النظريات والنظم السياسية، دار نهضة الشرق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص: ١١٩.

١٧. سعيد ناصف والسيد غنيم، المشاركة الاجتماعية للمرأة المصرية في عملية التنمية، دراسة ميدانية مقارنة بين الريف والحضر، وحدة الدراسات الاجتماعية والتنموية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م، ص: ٧٦.

١٨. Harrison David, the sociological of modernization and development, Unwinhyman, London, 2008.

وانظر أيضاً:-

- Sama Hazem, Ahmed Hosni, Modeling the relationship between poverty and female workings status in Egypt, thesis faculty of economics and political science, Cairo, 2007, p. 104.

- تقرير التنمية البشرية، المضيفي التقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤م، ص: ٣٨.
- سناء الخولى، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص: ١١٧.

١٩. منى حسين أبو طيرة، دور المرأة العربية في عملية التنشئة الاجتماعية: التحديات والمواجهة، مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة"، في الفترة من ١٤- ١٦ نوفمبر، ٢٠٠٦م، بمركز الدراسات المعرفية، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ص: ٧.

٢٠. حول أهم آراء الإتجاهات النظرية النسوية المفسرة لقضايا المرأة ودورها في المجتمع، يمكن الرجوع إلى:-

- نوره فرج المساعد، النسوية فكرها وإتجاهاتها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد: ٧، السنة ١٨، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص: ١١.
- سامية قدرى ونيس، التيار النسوى والعمل الأكاديمى في مصر، كلية البنات نموذجاً، تحرير: عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، من ٣- ٤ مارس ٢٠٠٣م، ص: ٣٣٩.
- Martha E. Gameness, Marxist/ Materialist feminism, Virginia, Tech **www.Cddc.Vt**-Univ., 1998, the center for digital discovers and culture, **edu/FeminismMar**
- أحمد زايد وأحمد مجدي حجازي، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، أعمال الندوة السنوى التاسعة، قسم الاجتماع، ٢٠٠٣م، ص: ٤٣٣.
- عبد الباسط عبد المعطي وإعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدرسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، عين شمس، ٢٠٠٣م، ص: ٤٣٨.

٢١. سارة محمود خليل، المرأة والمجال العام بعد ثورة ٢٥ يناير، مكتبة الديمقراطية، عدد ٥٢، ٢٠١٤/١/٩م، القاهرة.

٢٢. سمر سيد، دور المرأة السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر، في الحوار: مجلة سياسية ثقافية عامة، الخميس، ٩ فبراير، ٢٠١٢م، أربيل، العراق.

٢٣. أم حسن عبد الله حسن، الدور السياسي للمرأة الريفية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم الإجتماع، جامعة المنوفية، ٢٠١٥م.

٢٤. عبد الرحمن صلاح مصطفي، أثر ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المشاركة السياسية للمرأة المصرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٢٥. دينا وهبه وآخرون، المشاركة السياسية للنساء في مصر: أنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، المنتدى العربي للمواطنة بالتعاون مع المعهد الدولى للسلام، القاهرة، ٢٠١١م.

٢٦. تقرير الجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، حالة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير مزيد من التهميش، القاهرة، مايو ٢٠١٢م.

٢٧. محى شحاته سليمان، العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري، دراسة ميدانية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م.

٢٨. أمانى قنديل، المرأة المصرية والمشاركة السياسية من ٢٠٠٠- ٢٠١٠م، في د. هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، دراسة الحالة المصرية، مرجع سابق، ص: ص ٢٢٣-٢٤٣.

٢٩. إيمان نصرى داود، دور المرأة في تنظيمات المجتمع المدني، دراسة بنائية تتبعية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م.

٣٠. Farah Kabir, Political Participation of woman in South Asia, 2004.

٣١. Aili Mari, New trends in woman's political participation in Africa, University of Wisconsin Madison, 2010.

٣٢. Joseph Klesner, Social capital and political participation in Latin American, the international congress of the Latin American Studies association Lass Vegas, October, 79, 2009.

٣٣. مي عجلان، دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل (٢٠٠٠-٢٠١٥م)، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م.

٣٤. التعداد السكاني لقرية الماي، مركز شبين الكوم، محافظة المنوفية، الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٥/ ٢٠١٦م.

٣٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالوحدة المحلية لمركز ومدينة شبين الكوم، عامي ٢٠١٤/ ٢٠١٥م.

٣٦. سارة محمود خليل، المرأة والمجال العام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مرجع سابق، ص: ٣، ص ٦ .

٣٧. د. أماني قنديل، المرأة المصرية والمشاركة السياسية: ٢٠٠٠- ٢٠١٠م، د. هيفاء أبو غزالة، المرأة العربية والديمقراطية، دراسة الحالة المصرية، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

٣٨. المرجع السابق، ص: ص ٢٣٢- ٢٣٣.

٣٩. جاءت إجابات حالات البحث من النساء حول هذه التحديات التي تواجه دورهن السياسي في المجتمع الريفي، ترتيبها وفقاً لدرجة الأهمية والخطورة من الأول إلى الأخير.

نموذج دليل دراسة الحالة

أولاً: البيانات الأولية

(١) الاسم : اختياري

(٢)النوع : ذكر ( ) أنثى ( )

(٣) الديانة مسلم ( ) مسيحي ( )

(٤)السن : .....

(٥)الحالة الاجتماعية : .....

(٦) الحالة التعليمية : .....

(٧) عدد أفراد الأسرة : ذكر ( ) أنثى ( )

(٨) المهنة : .....

(٩) عمل الزوج : .....

(١٠) الدخل الشهري : .....

(١١) مصادر أخرى للدخل : .....

(١٢) طبيعة المسكن ومكان الإقامة :.....

ثانيًا: ملامح الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ؟

(١٣) وصف موضوعي للممارسة السياسية للمرأة الريفية ؟

.....

.....

.....

.....

(١٤) التنشئة السياسية للأبناء في إطار ممارسة المرأة الريفية ؟

.....

.....

.....

.....

(١٥) المشاركة السياسية : وأهم مجالاتها في المجتمع الريفي المصري؟

أ–التصويب الانتخابي؟

ب–الترشح للانتخابات البرلمانية؟

ج–الانتماء الحزبي؟

د– العضوية في المجالس الشعبية المحلية؟

هـ – العضوية في مؤسسة أهلية؟

و– المشاركة في برامج التنمية الريفية؟

ز– احتجاج المرأة الريفية ومشاركتها في الثورة ؟

ثالثًا: دور العوامل البنائية في تشكيل الدور السياسي المتغير للمرأة الريفية :

(١٦)

أ–ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الريفي؟

ب–الانتماء الطبقي للمرأة ؟

ج– مستوى التعلم؟

د- درجة الثقافة والانفتاح على العالم الخارجي ؟

هـ - دور وسائل الإعلام الريفي؟

رابعًا:

١٧- معوقات / تحديات الدور السياسي للمرأة الريفية؟

.....

.....

.....

.....

خامسًا:

١٨- آليات تفعيل الدور السياسي المشاركي للمرأة الريفية؟ رؤية مستقبلية لتمكين المرأة المصرية والريفية سياسيًا؟

.....

.....

.....

.....